المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

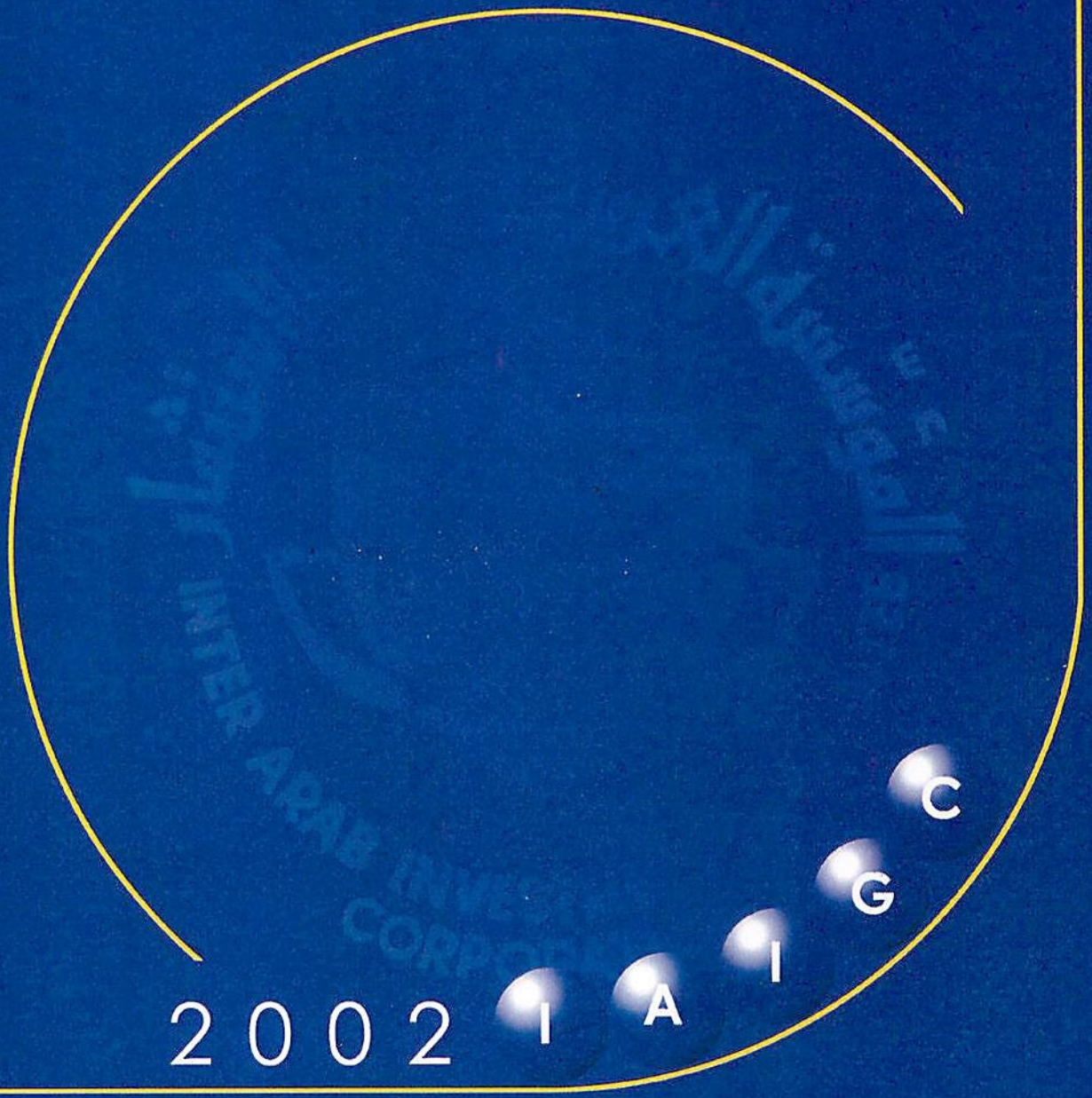

2002

التقرير
السنوي الثلاثون

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة :

– توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهاءه عقد التصدير.

– تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي
ص ب 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف 4844500 – فاكس 4841240، 4815741، 4815742
تلكس 46312، Kafeel KT 22562
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw
الموقع الشبكي www.iaigc.org

أجهزة المؤسسة

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

ويتكون مجلس الإدارة حاليا على النحو التالي:

سعادة الأستاذ بدر سليمان الجار الله	رئيساً
سعادة الأستاذ الدكتور أحمد حسن مصطفى	عضواً
سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني	عضواً
سعادة الأستاذ ناصر إبراهيم آل محمود	عضواً
سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ الدكتور أحمد السعيد شرف الدين	عضواً
سعادة الأستاذ عبد الفتاح بن منصور	عضواً

المدير العام هو:

السيد مأمون إبراهيم حسن

سعادة السيد رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في دور انعقاده الثلاثين

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي طبقاً لنص المادة (12) (هـ) من إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2002 .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

بدر سليمان الجارالله
رئيس مجلس الادارة

أبوظبي نيسان (أبريل) 2003

المحتويات

الفصل الأول: المقدمة:	6
1. التطورات الدولية	6
1.1 الأداء الاقتصادي العالمي	6
2.1 التطورات الدولية للاستثمار	8
3.1 تطور صناعة الضمان	9
4.1 أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية	10
2. موجز نشاط المؤسسة	13
الفصل الثاني: عمليات الضمان:	14
1.2 عقود الضمان	14
2.2 التعويض والاسترداد	15
3.2 إعادة التأمين	16
4.2 تسويق خدمات الضمان	16
5.2 العلاقة مع هيئات الضمان	17
الجداول: جدول رقم (1): توزيع عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال الفترة	
1/1 – 2002/12/31 حسب جنسية الأطراف المضمونة/الأقطار لمستوردة	18
جدول رقم (2) : عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2002	19
جدول رقم (3) :قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31 /2002/12	22
رسم بياني: إجمالي العقود السارية والإلتزمات القائمة موزعة حسب الأقطار	
المضيفة/ المستوردة	23
الفصل **الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة:**	24
1.3 التقارير والدراسات والمطبوعات والمؤتمرات	24

2.3 ترويج الاستثمار	27
3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية	27
4.3 المعلوماتية والحاسوب	28
5.3 المكتبة	28
6.3 التدريب والتأهيل	29
7.3 النشاط الإعلامي	30
الفصل الرابع: التقرير المالي:	31
تقرير مراقبي الحسابات	33
الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2002	34
بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002	36
بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002	37
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002	38
إيضاحات حول البيانات المالية، 31 ديسمبر 2002	39

الفصل الأول

المقـدمة

1. التطورات الدولية:

1.1 الأداء الاقتصادي العالمي:

شهد الأداء الاقتصادي العالمي تحسنا طفيفا عام 2002، إذ ارتفع معدل النمو إلى 3.0٪ مقارنة مع معدل نمو بلغ 2.3٪ عام 2001، وبذلك بلغ حجم الناتج الإجمالي العالمي 32.1 تريليون دولار عام 2002 مقارنة مع 31.0 تريليون دولار عام 2001. وما زال الاقتصاد العالمي ضعيفا وخاضعا لانعكاسات أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 التي طالت قطاعات عديدة في الاقتصاد العالمي خاصة النقل والطيران الجوي والتأمين وإعادة التأمين والسياحة. وقد استمر ضعف ثقة المستثمر والمستهلك، وضعف حركة التجارة العالمية، وحالة عدم اليقين في الأسواق النفطية، وتعزيز اتجاه تجنب المخاطر بتوجيه الاستثمارات للمناطق والأدوات الأقل مخاطرة.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى 1.8٪ مقارنة بمعدل النمو عام 2001 الذي بلغ 0.9٪. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحسنا في معدل نموها إلى 2.4٪ مقارنة مع 0.3٪ عام 2001. و لم تخرج اليابان من دائرة النمو السلبي إذ سجلت معدل نمو سلبي نسبته (0.3٪) عام 2002 مقارنة مع معدل نمو سلبي بلغ (0.4٪) عام 2001، على الرغم من مواصلة الحكومة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومعالجة أوضاع المصارف المتعثرة والديون المعدومة. وضمن هذه المجموعة شهدت دول الاتحاد الأوروبي معدل نمو بلغ 0.8٪ عام 2002 منخفضا عن معدل النمو عام 2001 الذي بلغ 1.4٪. أما الدول الآسيوية الصناعية الجديدة المندرجة ضمن هذه المجموعة فقد شهدت أفضل أداء ضمن مجموعة الدول المتقدمة، إذ تحسن بشكل ملحوظ معدل نموها الاقتصادي من 0.8٪ عام 2001 إلى 4.6٪ عام 2002.

ومن جهة أخرى حافظت مجموعة الدول النامية على معدل نمو أفضل من المعدل العالمي بلغ 4.6٪ عام 2002 مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.9٪ عام 2001. ومن بين هذه المجموعة حققت الدول النامية في آسيا معدل نمو مرتفع بلغ 6.5٪ عام 2002 مقارنة مع معدل نمو 5.7٪ عام 2001 بسبب استمرار قوة معدل النمو في الصين والهند اللتين سجلتا على التوالي معدلي نمو بلغا 8٪ و4.9٪ عام 2002 مقارنة مع 7.3٪ و4.2٪ عام 2001 على التوالي. وشهد معدل النمو في مجموعة الدول النامية في نصف الكرة الغربي تراجعا ملحوظا إذ سجل معدل نمو سلبي (0.1٪) خلال العام منخفضا عن معدل نمو بلغ 0.6٪ عام 2001، بتأثير استمرار ضعف معدل النمو في البرازيل (1.5٪) وانهيار الاقتصاد الأرجنتيني (−11.0٪) وتراجع الاقتصاد الفنزويلي (−8.9٪). أما مجموعة الدول النامية في أفريقيا فقد سجلت انخفاضا طفيفا في معدل النمو من 3.6٪ عام 2001 إلى 3.4٪ عام 2002.

وشهدت مجموعة دول الاقتصادات المتحولة (روسيا ودول وسط وشرق أوروبا والجمهوريات المستقلة في وسط آسيا ومنغوليا) تراجعا في معدل النمو من 5.1٪ عام 2001 إلى 4.1٪ عام 2002 وان كان مستوى نموها

بمعدلات تفوق المعدل العالمي.

وفيما يتعلق بالتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك لدى مجموعة الدول المتقدمة فقد انخفض من 2.2٪ عام 2001 إلى 1.4٪ عام 2002. بينما حافظ تقريبا على مستواه لدى مجموعة الدول النامية (من 5.8٪ إلى 5.4٪) للفترة ذاتها. أما التضخم لدى مجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد واصل تحسنه إذ انخفض من 16.3٪ عام 2001 إلى 11.1٪عام 2002، مما عكس تعزيز السيطرة على مشكلة التضخم في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة لهذه الدول.

من ناحية أخرى فقد تحسن بشكل طفيف أداء حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات إذ ارتفع معدل نمو حجم التجارة الدولية من 0.1٪ عام 2001 إلى معدل نمو بلغ 2.9٪ عام 2002 مقارنة مع معدل نمو بلغ 12.6٪ عام 2000. وارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات من 7.51 تريليون دولار إلى 7.83 تريليون دولار للفترة ذاتها. فمن جهة الواردات ارتفع معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من معدل نمو سلبي بلغ (1.1٪) عام 2001 إلىمعدل نمو 2.1٪ عام 2002، كما ارتفع معدل نمو صادراتها بنسبة مقاربة حول 2.0٪ عام 2002 من معدل نمو سلبي بلغ (0.1٪) عام 2001. أما مجموعة الدول النامية فقد نمت وارداتها وصادراتها بنسبة 5.4٪ و 5.1٪ على التوالي خلال العام مرتفعة من معدل نمو بلغ 2.2٪ و3.3٪ عام 2001 على التوالي. وانخفض معدل نمو واردات مجموعة دول الاقتصادات المتحولة من 11.8٪ عام 2001 إلى النصف تقريبا حول 6.3٪ عام 2002، أما صادرات هذه المجموعة فقد ارتفع معدل نموها بشكل طفيف من 5.6٪ إلى6.3٪ للفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بأسعار النفط فقد تحسنت خلال العام إذ ارتفعت بنسبة 2.8٪ مقارنة بتراجع نسبته (14.0٪) عام 2001، وسجل معدل السعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال العام حوالي 24.40 دولار للبرميل عام 2002 مقاربا لمستواه عام 2001 حول 24.28 دولار للبرميل ومنخفضا عن مستواه عام 2000 حول 28.24 دولار للبرميل.

وفي شأن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد ارتفع العجز الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة من (187.3) مليار دولار عام 2001 إلى عجز بلغ (217.2) مليار دولار عام 2002 بتأثير تزايد عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (393.4) مليار دولار إلى (503.4) مليار دولار للفترة ذاتها. وبالمقابل ارتفع فائض الحساب الجاري في الدول النامية من 31.1 مليار دولار عام 2001 إلى 54.9 مليار دولار عام 2002. أما بالنسبة لدول الاقتصادات المتحولة فقد تراجع فائض الحساب الجاري من 12.0 مليار دولار عام 2001 إلى 10.3 مليار دولار عام 2002.

وقد بلغت الديون الخارجية للدول النامية 2.19 تريليون دولار عام 2002 مقارنة مع 2.17 تريليون دولار عام 2001. فيما ارتفعت ديون دول الاقتصادات المتحولة من 392.2 مليار دولار عام 2001 إلى 399.3 مليار دولار عام 2001. وبلغت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعتين عام 2002 نحو 136.4٪ و 103٪ على التوالي مقارنة مع 144.1٪ و110.3٪ على التوالي عام 2001. أما نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات فقد بلغت 19.3٪ و 17.3٪ عام 2002 مقارنة مع 22.7٪ و17.5٪ عام 2001 للمجموعتين على التوالي.

2.1 التطورات الدولية للاستثمار:

وفقا للبيانات الأولية المتوافرة، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2002 بحوالي 537 مليار دولار منخفضة بنسبة 27٪ عن مستواها للعام السابق. وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 347 مليار دولار (ما نسبته 65٪ من الإجمالي) وحصة الدول النامية بنحو 157 مليار دولار (ما نسبته 30٪) ودول الاقتصادات المتحولة بحوالي 27 مليار دولار (ما نسبته 5٪). ويتوقع أن تكون الصين قد احتلت المرتبة الأولى عالميا عام 2002 في تلقي الاستثمارات الأجنبية (50 مليار دولار) مع التراجع الحاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية (44 مليار دولار) وبريطانيا (12 مليار دولار). ويعزى استمرار اتجاه التراجع الذي بدأ عام 2001 وتواصل عام 2002 إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية واستمرار حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين، وتأثير ذلك على إلغاء أو تأجيل اتخاذ القرار الاستثماري للمشروعات الجديدة بسبب تداعيات أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 وما خلفته من تراجع خطط التوسع في الاستثمار القائم.

ويشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة لعام 2001 إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة بلغت 735 مليار دولار، منخفضة بشكل حاد بمقدار النصف عن مستواها عام 2000 البالغ (1492) مليار دولار، بسبب تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)2001، وتراجع عمليات الاندماج والتملك وتأثير "العدوى" للأزمة الأرجنتينية. وقد شكلت حصة الدول المتقدمة منها 503 مليارات دولار خلال العام مقارنة مع 1227.5 مليار دولار عام 2001، تركزت في الولايات المتحدة (124.4 مليار دولار) وبريطانيا (53.8 مليار دولار) وفرنسا (52.6 مليار دولار).

بينما بلغت حصة الدول النامية 204 مليارات دولار مقارنة مع 237.9 مليار دولار عام 2001، حظيت منها منطقة آسيا والباسيفيك بحوالي 102.07 مليار دولار، حيث تركزت في كل من الصين (46.8 مليار دولار) وهونج كونج (22.8 مليار دولار). وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 85.4 مليار دولار تركزت في كل من المكسيك (24.7 مليار دولار) والبرازيل (22.5 مليار دولار). وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 11.8 مليار دولار تركزت في جنوب أفريقيا (6.7 مليار دولار) وأنجولا (1.12 مليار دولار) ونيجيريا (1.10 مليار دولار). وبالنسبة لمجموعة دول الاقتصادات المتحولة (في وسط وشرق أوروبا وروسيا) فقد بلغت حصتها نحو 27.2 مليار دولار مرتفعة من 26.5 مليار دولار عام 2001، وتركزت في كل من بولندا (8.8 مليار دولار) وجمهورية التشيك (4.9 مليار دولار) وروسيا (2.5 مليار دولار) وهنغاريا (2.4 مليار دولار).

وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2001 لحوالي 6.03 مليار دولار بما نسبته أقل من 1٪ إلى إجمالي العالم وحوالي 3٪ إلى إجمالي الدول النامية مقارنة مع تدفقات بلغت 2.5 مليار دولار عام 2000 و 4.3 مليار دولار عام 1999. وتركزت التدفقات في كل من المغرب (2.66 مليار دولار) والجزائر (1.2 مليار دولار) والسودان (574 مليون دولار) وتونس (486 مليون دولار).

من ناحية أخرى تواصل تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد تم خلال الفترة من 1991 إلى 2001 إدخال 1393 تعديلا قانونياً توجه حوالي 95٪ منها نحو مزيد من الانفتاح والتحرير. في حين بلغ في نهاية عام 2001 عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار 2099 اتفاقية مقارنة بـ 385 اتفاقية عام 1990. أما عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي فقد بلغ 2185 اتفاقية في نهاية عام 2001.

3.1 تطور صناعة الضمان:

أدى نشوء أنماط النشاط الاقتصادي الذي أطلقه عصر العولمة، كدخول القطاع الخاص في إنشاء البنى التحتية والمشاريع الكبرى، وما تشهده الحقبة الراهنة من اضطرابات أصبحت تهب كل فترة على دول الاقتصادات الناهضة كان آخرها الأزمة الأرجنتينية، ثم حوادث أيلول (سبتمبر) 2001 وذيولها، أدت تلك التطورات إلى خلق فرص لأنشطة جديدة في مجال الضمان ولكن هذه الفرص جاءت مصحوبة بمخاطر مستجدة، وفي ظل تلك التطورات تغيرت نظرة المستثمر والمصدر للخطر وتعريفه ونطاقه ومن ثم الطلب لمؤسسات الضمان لكي يشمل ضمانها الأخطار الجديدة.

وقد تسببت العوامل السابقة، واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في غير منطقة من العالم، في تراجع حجم الاكتتاب في ضمان الاستثمارات المتوجهة إلى الدول الناشئة والنامية، إذ شهدت تراجعا في التدفقات الرأسمالية إليها كما برز ميل في السوق نحو تفضيل مزودي خدمات الضمان من الهيئات الحكومية وخاصة في خدمات ائتمان الصادرات للمدى المتوسط.

وقد تعززت الاتجاهات المحافظة من قبل مزودي خدمات الضمان مع التوجه للمدد الأقصر لتغطية الضمان وتزايد استخدام خدمات الضمان الشامل للاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية، ومطالبة المستثمرين لهذه الدول بشروط أفضل في عقود الضمان مع مزيد من التفصيل والوضوح في هذه العقود والإفادة من مراجعة تجربتها في التعويض خاصة بعد الخسائر الفادحة التي تعرضت لها في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).

وعلى الرغم من الطلب المتزايد على خدمات الضمان نجد أن مؤسساته ووسائل اتقاء المخاطر في السوق الدولية في ضوء زيادة تلك المخاطر جعلها تتحفظ في اكتتابها وتقلل من سعتها الاكتتابية المعروضة وتزيد من شروطها وتقصر من فترات عقودها ولكنها ما فتئت تبحث بجد في آفاق جديدة لصناعة الضمان تغطي به المخاطر المستجدة وتسد به حاجات المستثمرين والمصدرين. وقد أتاحت هذه الأجواء الفرصة للتضامن بين وكالات ضمان متعددة لتوفير الغطاء بشكل مشترك.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها عام 2001 أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن) الذي تأسس عام 1934 و يضم (51) هيئة وطنية من (42) دولة بالإضافة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) التابعة لمجموعة البنك الدولي، غطى 472 مليار دولار، منها 455 مليار دولار لضمان ائتمان الصادرات، و17 مليار دولار لضمان الاستثمار. وقد بلغت نسبة عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 86.8٪.

وشهد العام تفكيراً بدأ يتبلور لتشكيل شركة إعادة تأمين إقليمية على مستوى دول الخليج العربية والدعوة لإقامة عدد من صناديق الطوارىء لمواجهة المخاطر غير المتوقعة.

4.1 أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية:

على صعيد التطورات السياسية، شهد العام انعقاد القمة الدورية العربية إلـ (14) في بيروت/ لبنان صاحبها إطلاق مبادرة سلام عربية ضمن اجتماعات عديدة أخرى على مستويات مختلفة لمعالجة تفاقم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع استمرار انتفاضة الأقصى وتصاعد وتيرة العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتدمير البنية التحتية وتجريف الأراضي الزراعية وحصار رئيس السلطة الفلسطينية وعدم نجاح العمل بالمقترح الأمريكي (خارطة الطريق). وقد تنامت الضغوط على جبهة الأمن القومي العربي وتعرضت للتهديد مع تسارع تكوين تحالف أمريكي– بريطاني للتحضير للهجوم على العراق بحجة وجود أسلحة الدمار الشامل في إطار الحملة العالمية على الإرهاب التي انبثقت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 وما زالت تداعياتها تؤثر في المنطقة العربية. وقد تحسنت العلاقات العربية مع دول الجوار وخاصة مع تركيا وإيران ولكن ما زالت قضية سبتة ومليلة تلقي بظلالها على علاقات المغرب بأسبانيا. وشهدت العلاقات العربية–العربية تحسنا بانضمام اليمن إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن بدء العمل بالاتحاد الجمركي مطلع عام 2003 بدلاً من عام 2005، وكذلك على محاور علاقة العراق مع بعض الدول العربية وحل النزاع الحدودي بين الإمارات وسلطنة عمان وتنظيم سلطة الحدود بين السعودية واليمن. وكذلك شهد العام تحسنا على صعيد العلاقات العربية–الدولية وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

أما على صعيد التطورات الاقتصادية، فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في العام موضوع التقرير، استنادا إلى البيانات التي توافرت عن (18) دولة عربية، حوالي 2.8٪ مقابل 3.6٪ عام 2001. وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في الأردن وموريتانيا (5.0٪ لكل منهما) وتونس والسودان (4.9٪ لكل منهما)، والمغرب (4.5٪) واليمن (4.1٪) والبحرين (3.8٪). وقد تباين تأثر اقتصادات الدول العربية بتراجع النمو الاقتصادي العالمي وتذبذب أسعار النفط وتداعيات أحداث أيلول (سبتمبر) 2001. وواصل عدد من الدول العربية جهود الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة.

سجل مؤشر عجز/ فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس التوازن الداخلي، انخفاضا في نسبة العجز لدى خمس دول عربية من اصل 15 دولة عربية توافرت حولها البيانات، منها لبنان إذ انخفض عجز الميزانية فيه من 20.3٪ عام 2001 إلى 13.8٪ عام 2002، وفي السعودية (من 3.9٪ إلى 1.3٪). بينما ارتفع عجز الميزانية في أربع دول عربية شملت الإمارات والأردن وتونس ومصر، وتحول الفائض في الميزانية إلى عجز في ثلاث دول عربية أخرى هي البحرين والجزائر واليمن، بينما حافظت الكويت على نسبة فائض الميزانية حول 18.5٪ للفترة ذاتها وارتفعت نسبة فائض الميزانية للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من 2.1٪ عام 2001 إلى 19.1٪ عام 2002.

أما فيما يتعلق بمؤشر عجز/ فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس التوازن الخارجي، فقد حافظت (11) دولة عربية من اصل (17) دولة توافرت حولها البيانات على

فائض في ميزان الحساب الجاري بعضها شهد ارتفاعا في الفائض المسجل مثل قطر (من 21.8٪ عام 2001 إلى 24.8٪ عام 2002) والإمارات (من 13.2٪ إلى 14.3٪)، فيما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي في (7) دول عربية منها سلطنة عمان (من 15.1٪ إلى 10.3٪) والكويت (من 26.1٪ إلى 21.6٪) وحافظت السعودية على نسبة الفائض (5.0٪) للفترة ذاتها، كما حافظت مصر على شبه توازن في الحساب الجاري (نسبة الفائض 0.01٪). وتمكنت الأردن من تحويل عجز نسبته 0.4٪ عام 2001 إلى فائض نسبته 3.6٪ عام 2002. كما انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي في 4 دول عربية منها لبنان (من 23.8٪ عام 2001 إلى 17.1٪ عام 2002) والسودان وسوريا وتونس. وسجلت موريتانيا ارتفاعا طفيفا في نسبة عجز الحساب الجاري (من 2.6٪ إلى 3.0٪ للفترة ذاتها).

تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم في (17) دولة عربية توافرت حولها البيانات عام 2002 لم يتجاوز 9.0٪ باستثناء اليمن (15.8٪) وليبيا (11.4٪). وقد سجل معدل التضخم انخفاضا في (4) دول عربية منها موريتانيا (من 4.0٪ عام 2001 إلى 3.0٪ عام 2002)، بينما سجل ارتفاعا في عشر دول عربية أخرى منها السودان (من 4.8٪ إلى 9٪) ولبنان (من 1.0٪ إلى 5.0٪) للفترة ذاتها. وحافظت الأردن على معدل التضخم حول 1.8٪ خلال هذه الفترة.

واصلت الدول العربية جهودها لتحسين الإطار التشريعي والمؤسسي، وشهد عام 2002 إصدار أو تعديل العديد من القوانين التي تنظم البيئة التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر منها إصدار قوانين جديدة في العراق وموريتانيا واليمن، وإجراء تعديلات في القوانين القائمة كما في مصر من حيث منح المزيد من الإعفاءات الضريبية وتوسيع مجالات الأنشطة المسموح الاستثمار فيها وخاصة البنية الأساسية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت) ولبنان الذي طور تشريع الاستثمار بإضافة حالات التحكيم وتسوية النزاعات ومرسومين بتحديد المعايير الواجب توافرها في المشاريع الاستثمارية وتنظيم القطاعات المطروحة للخصخصة، وتعديلات تطال تعريف الاستثمار وتحديد المشروعات الاستثمارية كما في سلطنة عمان وتعديلات تطال نظام العلاقات التجارية وفرز وتمليك الوحدات العقارية واستراتيجية التخصيص كما في السعودية. وقد تزايد الاهتمام بتبني التشريعات العصرية الخاصة بمحاربة غسيل الأموال في سلطنة عمان والمعاملات الالكترونية في البحرين وقانون متعلق بالبيئة والصناعة في لبنان وقانون الحد من الإغراق وتعزيز مبدأ السوق في الأردن. ومن جهة أخرى واصلت الدول العربية الدخول في اتفاقيات ثنائية ومناطق حرة ولجان مشتركة على مستوى عربي–عربي وعربي–أجنبي.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية بذلت معظم الدول العربية جهودا متباينة لمواصلة تنمية الموارد البشرية لغرض تحسين تأهيلها وزيادة إنتاجيتها خاصة في مجالات التقنيات المتقدمة وتعزيز استخدامات تطبيقات الحاسوب والبرمجيات والالتحاق ببرامج التدريب للمعاهد ومراكز التكوين المتخصصة. وشهد العام تطورات ملحوظة في تطوير مناهج التعليم الأساسي والعالي والمهني وإنشاء صندوق للتنمية البشرية وبرنامج لمحاربة الفقر كما في السعودية والعمل ببرامج توطين الوظائف كما في دول الخليج العربية وتخصيص قطاعات مقتصرة لعمل المواطنين وإطلاق برامج أمان اجتماعي وأخرى موجهة لقطاعات الشباب والخريجين الجدد بالتعاون مع أطراف دولية كما في الأردن.

شهدت الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية خلال عام 2002 ارتفاعا وتحسنا ملحوظين على المستوى الكمي والكيفي وشكلت تعزيزا للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، وتميزت بتطوير عمل الأجهزة العربية المعنية بالترويج للاستثمار في استخدامات تقنيات ووسائل الترويج المتعارف عليها دوليا. وزادت الأنشطة المختصة بالتخصيص الترويجي واستهداف المستثمر وتحسين نوعية الخدمات التي تقدم للمستثمر المحتمل والفعلي في كافة المراحل. وقد شهد العام تزايدا ملموسا في عدد الأنشطة الترويجية من تنظيم أو المشاركة في مؤتمرات وندوات ومعارض وإرسال أو استقبال وفود وزيارات جماعية، وفي مجال عرض الفرص الاستثمارية ذات الأولوية. كما اتجه خلال العام مزيد من الدول العربية إلى إقامة مواقع شبكية خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار الكترونيا عبر شبكة الإنترنت العالمية (13 موقع شبكي)، وتعزيز استخدامات الترويج الإلكتروني. وارتفع عدد الدول العربية الأعضاء في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار ليصبح (16) عضوا من أصل (146) دولة عضو.

وقد تحسن أداء أسواق المال العربية الاثنتي عشرة التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، ، لبنان، مصر، المغرب ولأول مرة هذا العام قطر ودبي وأبو ظبي) خلال العام. إذ ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية من 152 مليار دولار في عام 2001 إلى 208 مليارات دولار في نهاية عام 2002 مع دخول ثلاث أسواق مالية جديدة. وقد بلغت نسبة القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة في السوق المالي السعودي حوالي36٪، في حين ارتفع عدد الشركات المدرجة من 1687 عام 2001 إلى 1826 عام 2002، حصلت مصر من بينها على الحصة الأكبر بنسبة 63٪. وقد ارتفعت قيمة التداول في هذه الأسواق من حوالي 43 مليار دولار في نهاية عام 2001 إلى حوالي 65 مليار دولار في نهاية عام 2002، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة من حوالي 23.5 مليار سهم إلى 46 مليار سهم خلال الفترة ذاتها، تم تداول 92٪ منها في الكويت. ومن جهة أخرى فقد تأثر سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل كبير باستمرار الإجراءات التعسفية الإسرائيلية والحصار المفروض على مناطق السلطة الفلسطينية، وشهدت السوق المالية في الجزائر مزيداً من التطورات التنظيمية، ومازالت ست دول عربية لا توجد بها سوق للأوراق المالية تشمل جيبوتي وسوريا والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن إنما أخذت بعض الإجراءات الايجابية نحو تحقيق ذلك.

وفق المعلومات الأولية المتوافرة بلغت جملة الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2002 حوالي 2.91 مليار دولار مقارنة مع 2.65 مليار دولار عام 2001. وبذلك بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985–2002 حوالي 26.3 مليار دولار. جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية بقيمة 716.9 مليون دولار وما نسبته 24.6٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها لبنان (بقيمة 650 مليون دولار ونسبة 22.3٪) والسودان (بقيمة 567.4 مليون دولار ونسبة 19.5٪) والإمارات (بقيمة 217.5 مليون دولار ونسبة 7.5 ٪). وتركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات بنسبة قاربت 60٪ ثم قطاع الصناعة بحوالي 30٪ وقطاع الزراعة بحوالي 10٪.

وقد شهد عام 2002 تحسنا في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار الذي يقيس مكون السياسات الاقتصادية ، لا يشمل المتغيرات النوعية، إذ سجل قيمة موجبة بلغت (0.9) مقارنة مع قيمة موجبة بلغت (0.7) عام 2001 ولكن متراجعا عن قيمة موجبة بلغت (1.2) عام 2000. ويعزى هذا التحسن النسبي لارتفاع الإيرادات

النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط خلال العام والتأثير الايجابي لسياسات الإصلاح الاقتصادي مما يعزز اتجاهات التحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وقد بدأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إصدار هذا المؤشر منذ عام 1995 لغرض تطوير وسيلة علمية قياسية لرصد اتجاه التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية أسوة بتنامي الاتجاه عالميا للرجوع إلى المؤشرات كأدوات استرشادية لصنع القرار واستشفاف الاتجاهات، مع حرصها على العمل المتواصل لتطويره خاصة لجهة إدخال المتغيرات النوعية. ويدخل في مكونات المؤشر المركب ثلاثة مؤشرات فرعية تعتمد على مجموعة السياسات المالية (تقاس بالتوازن الداخلي) ومجموعة السياسات النقدية (تقاس بمعدل التضخم) ومجموعة المعاملات الخارجية (تقاس بالتوازن الخارجي) قد وضعت حدودا دنيا وقصوى لتقدير الأوزان رقميا للتغير على أساس درجة الابتعاد عن نقطة التوازن (صفر)، ويؤخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية الثلاثة بحيث أن قيمة المؤشر المركب اقل من 1 تعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار ومابين 1 إلى 2 تحسناً في مناخ الاستثمار ومن 2 إلى 3 تحسناً كبيراً في مناخ الاستثمار.

2. موجز نشاط المؤسسة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام 2002 (140,565,017) دولارا أمريكيا (42,159,667 دينارا كويتيا) غطت ستين عقداً، وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (299,530,428) دولارا أمريكيا (89,878,413 دينارا كويتيا) كما في 2002/12/31. وبلغت قيمة العمليات المنفذة (الالتزامات القائمة) في إطار العقود السارية (99,799,264) دولارا أمريكيا (29,932,795 دينارا كويتيا). وقد صرفت المؤسسة خلال العام تعويضات بقيمة (183,654) دولارا أمريكيا عن تحقق مخاطر تجارية، فيما تمكنت المؤسسة من استرداد ما قيمته (1,406,079) دولارا أمريكيا كجزء من تعويضات سبق أداؤها عن تحقق مخاطر تجارية وغير تجارية خلال الفترة ذاتها.

وفي إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001 والبدء بإعداد تقرير عام 2002، وإصدار (12) عددا من النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" تم فيها عرض (44) فرصة استثمارية كما تم خلالها رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والتجارة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية وإصدار (7) بيانات صحفية في إطار البرنامج الاعلامي مع عقد مؤتمر صحفي لاطلاق تقرير الاستثمار الدولي 2002 بالتنسيق مع الامانة العامة لاونكتاد. وقد أعدت المؤسسة خلال العام عدداً من الأوراق التعريفية قدمت في ملتقيات وورشات عمل شاركت فيها المؤسسة، كما ساهمت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لتنظيم عقد المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب وتنظيم الملتقى السنوي التاسع لهيئات الضمان العربية. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة جهودها في تطبيق إدارة الوثائق إلكترونيا وتحديث الموقع الشبكي الخاص بها، واستمرت في تنفيذ برامج تنمية مواردها البشرية من خلال التدريب والتقويم المنهجي لأداء العاملين.

الفصل الثاني

عمليات الضمان

1.2 عقود الضمان:

1.1.2 إجمالي العقود المبرمة:

اقتصرت العقود التي أبرمت في عام 2002 على ستين عقداً من عقود ضمان ائتمان الصادرات إذ لم يبرم عقود ضمان استثمار، وبلغت القيمة الإجمالية للعقود المبرمة حوالي 140.6 مليون دولار أمريكي (42.2 مليون دك)[1] مقارنة مع قيمة العقود المبرمة (ضمان استثمار وائتمان صادرات) خلال عام 2001 التي بلغت 163.18 مليون دولار أمريكي (50.2 مليون دك.)[2]، أي بنسبة انخفاض بلغت 13.9٪، ولكنها ارتفعت مقارنة لعقود ضمان ائتمان الصادرات التي أبرمت في عام 2001 والبالغة قيمتها الإجمالية حوالي 121.7 مليون دولار أمريكي بنسبة 15.5٪.

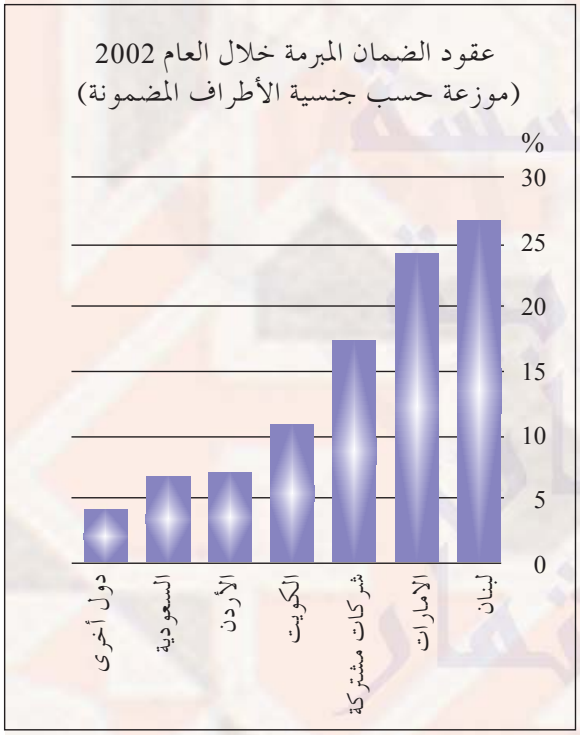

استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مصدرون من ثماني دول عربية وشركة عربية أجنبية مشتركة، واستأثرت كل من الجمهورية اللبنانية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والشركة المشتركة منها بنسبة 80.8٪، وبلغت حصة الدول الخمس الأخرى ما نسبته 19.2٪.

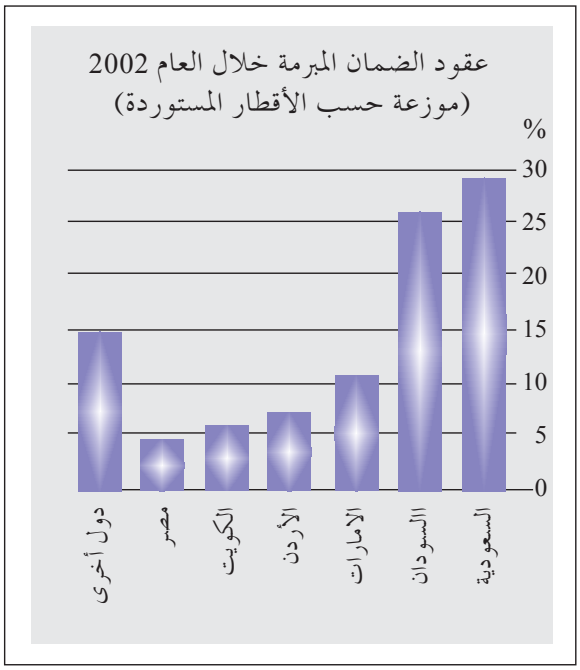

بلغ عدد الدول المستوردة للسلع ست عشرة دولة، استأثرت المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية منها بنسبة

(1) دولار أمريكي واحد = 0.29993 دك. كما في 2002/12/31

(2) دولار أمريكي واحد = 0.30766 دك. كما في 2001/12/31

85.1٪، وبلغت نسبة حصة الدول العشر الأخرى مجتمعة 14.9٪ (أنظر الجدول رقم 1).

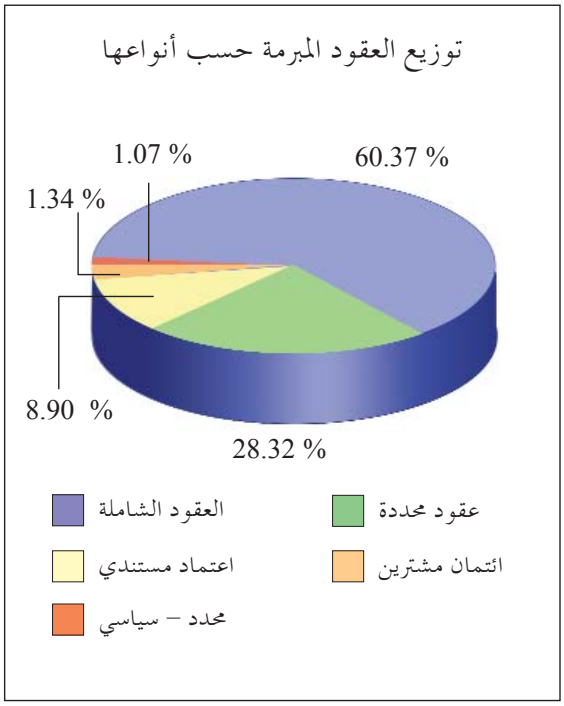

2.1.2 تفاصيل العقود المبرمة:

تفاصيل عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال العام، مبينة في الجدول رقم (2). ويوضح الشكل المبين توزيع عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال العام حسب نوعها.

3.1.2 تصنيف السلع محل الضمان:

توزعت السلع محل الضمان خلال العام على النحو التالي:

منتجات نفطية وكيماوية، منتجات معدنية وكهربائية، كابلات هاتفية، مواد بناء، منتجات ورقية، أدوية، منسوجات، منتجات غذائية، مجوهرات ومشغولات ذهبية، ومنتجات أخرى متنوعة.

4.1.2 إجمالي العقود السارية و الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية 299.5 مليون دولار أمريكي (88.9 مليون دك.) كما في 2002/12/31 توزعت بنسبة 48.4٪ لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 51.6٪ لعقود ضمان ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة مع مبلغ 288.4 مليون دولار أمريكي (88.7 مليون دك.) يمثل قيمة عقود الضمان السارية في نهاية العام الماضي. وبلغت قيمة العمليات المنفذة في إطار إجمالي العقود السارية 99.8 مليون دولار أمريكي (29.9 مليون دك.) بنسبة 33.3٪ من إجمالي العقود السارية. ويمثل هذا المبلغ التزامات الضمان القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة في 2002/12/31.[3] (أنظر الجدول رقم 3).

5.1.2 إيرادات الضمان:

بلغ إجمالي قيمة أقساط الضمان المحصلة من عقود الضمان خلال العام 1.77 مليون دولار أمريكي (531 ألف دك.)، 51٪ منها من عقود الاستثمار و49٪ من عقود ضمان ائتمان الصادرات، بزيادة بلغت نسبتها حوالي 115٪ عن العام السابق.

2.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء خمسة تعويضات عن تحقق مخاطر تجارية قيمتها الإجمالية 183,654 دولاراً

---

(3) تمثل التزامات الضمان القائمة ما يلي:
– بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار: قيمة ما نفذ من استثمار.
– بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات: قيمة الشحنات المنفذة وغير مسددة بعد.
ولا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع، إذ لا يكون ذلك إلا عند تحقق خطر في أي منها.

أمريكياً. استفاد من التعويضات المذكورة مصدرون من دولتين عربيتين. وقد استردت المؤسسة خلال فترة التقرير ما قيمته 1,406,079 دولاراً أمريكيا، 1,172,186 دولارا منها دفعت عن تحقق مخاطر غير تجارية، و 233,893 دولار دفعت عن تحقق مخاطر تجارية.

3.2 إعادة التأمين:

1.3.2 إعادة التأمين الواردة:

لم يرد إلى المؤسسة خلال العام أية عمليات إعادة تأمين اختيارية من الهيئات الوطنية.

2.3.2 إعادة التأمين الصادرة:

تقوم المؤسسة بإعادة التأمين على المخاطر غير التجارية من خلال اتفاقية مع إحدى كبريات الشركات المتخصصة، كما تقوم بإجراء الاتصالات والترتيبات اللازمة لإبرام اتفاقية تغطي المخاطر التجارية مع الشركة ذاتها ومع شركات أخرى متخصصة.

4.2 تسويق خدمات الضمان:

تواصلت جهود المؤسسة لتسويق خدمات الضمان في مختلف الدول العربية عبر الوسائل التالية:

1.4.2 أوفدت المؤسسة بعثات ميدانية إلى ست دول عربية، إضافة إلى الزيارات الميدانية في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض حيث بلغ عدد الشركات التي تمت زيارتها 242 شركة.

2.4.2 تم تنظيم ثلاث ندوات وملتقيات للتعريف بخدمات المؤسسة في جمهورية السودان والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية.

3.4.2 شاركت المؤسسة في أحد عشر مؤتمراً واجتماعاً عربياً ذا علاقة بنشاطها وذلك للتعريف بما تقدمه من خدمات، وعقدت هذه المؤتمرات والاجتماعات في ثمان دول شملت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وجمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية اللبنانية وهولندا.

4.4.2 أوفدت المؤسسة بعثات تسويق إلى معرضين عربيين للالتقاء بالشركات الصناعية المشاركة في تلك المعارض وتعريفها بخدمات المؤسسة.

5.4.2 تم تنفيذ خمس حملات بريدية شملت نحو 1,500 من رجال الأعمال والصناعيين والمصدرين العرب وشركات الاستثمار والمصارف العربية والأجنبية المشتركة.

6.4.2 تم خلال الفترة توقيع ثلاث اتفاقيات إنتاج بالعمولة (ائتمان صادرات) لتسويق خدمات الضمان، وبذلك يصل عدد المنتجين بالعمولة حتى نهاية العام 51 منتجا موزعين على 15

دولة عربية، بالإضافة إلى منتج بالعمولة لتسويق عقد ضمان قرض في كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

7.4.2 تم توسيع قاعدة بيانات العملاء المحتملين للمؤسسة بادخال بيانات عن 265 شركة إضافية.

5.2 العلاقة مع هيئات الضمان:

* نظمت المؤسسة بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (الكوتيناس) الملتقى التاسع لهيئات الضمان العربية، الذي انعقد في الجمهورية التونسية يوم 2002/9/18. شارك في الملتقى هيئات الضمان الوطنية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية بالإضافة إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. قدم خبيران فنيان في مجال المعلومات الائتمانية عن المستوردين، أحدهما من الشركة الفنلندية لضمان الصادرات والآخر من الجمهورية التونسية، قدما ورقتي عمل عن المعلومات الائتمانية التي كانت المحور الرئيسي للملتقى. وأسهم في مداولات الملتقى ممثل عن برنامج تمويل التجارة العربية الذي قدم ورقة عرض فيها تطور نشاط البرنامج.
* شاركت المؤسسة في أعمال الملتقى الثالث لهيئات الضمان الإسلامية الذي نظمته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الجمهورية التونسية يوم 2002/9/19، والذي شاركت فيه هيئات الضمان الوطنية في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية. ناقش الملتقى عددا من الموضوعات الفنية التي تهم صناعة الضمان وتطويرها.
* شاركت المؤسسة في أعمال الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الضمان Credit Alliance المنعقد في باريس، فرنسا بتاريخ 2002/10/23.
* دخلت المؤسسة من عضوية نادي براغ المنبثق عن اتحاد بيرن Berne Union وشاركت في الاجتماعين اللذين انعقدا في رومانيا خلال الفترة 27–29 مايو/أيار وسلوفينيا خلال الفترة 4–7 نوفمبر/ تشرين ثاني 2002، بمشاركة هيئات ضمان صادرات وطنية من دول عربية وشرق أوروبية وآسيوية.

ناقش الاجتماعان عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك للهيئات الأعضاء وعرضت كل هيئة خبرتها حيال عدد من القضايا الإجرائية المتعلقة بصناعة الضمان التي طرحها المشاركون في هذين الاجتماعين.

جدول رقم (1)

توزيع عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال الفترة 1/1 – 2002/12/31 حسب جنسية الأطراف المضمونة/الأقطار المستوردة

(القيمة بالدولار الأمريكي، الإجمالي بالدينار الكويتي و الدولار الأمريكي أيضا)

جنسية الأطراف المضمونة/ الأقطار المستوردة	لبناني	إماراتي	شركات عربية	كويتي	أردني	سعودي	سوري	بحريني	مصري	الإجمالي		النسبة
										دولار	دينار	%
المملكة العربية السعودية	18,351,000	8,376,900	5,000,000	6,861,573	1,830,000	-	500,000	-	600,000	41,519,473	12,452,938	29.54%
جمهورية السودان	25,000	25,311,290	5,000,000	-	6,215,000	72,700	-	-	782,900	37,406,890	11,219,447	26.61%
دولة الإمارات العربية المتحدة	4,115,000	-	500,000	7,793,752	-	1,023,101	500,000	1,885,406	-	15,817,259	4,744,070	11.26%
المملكة الأردنية الهاشمية	5,665,000	-	500,000	800,187	-	2,731,529	500,000	-	-	10,196,716	3,058,301	7.25%
دولة الكويت	4,230,000	-	-	-	-	3,552,413	500,000	-	-	8,282,413	2,484,144	5.89%
جمهورية مصر العربية	3,330,000	-	3,000,000	-	-	-	-	-	-	6,330,000	1,898,557	4.50%
الجمهورية الجزائرية	-	-	3,000,000	-	1,500,000	-	-	-	-	4,500,000	1,349,685	3.20%
مملكة البحرين	775,000	-	-	-	200,000	2,398,361	-	-	-	3,373,361	1,011,772	2.40%
المملكة المغربية	-	-	3,000,000	-	-	-	-	-	-	3,000,000	899,790	2.13%
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	3,000,000	-	-	-	-	-	-	3,000,000	899,790	2.13%
دولة قطر	1,487,000	670,152	-	166,706	-	480,204	-	-	-	2,804,062	841,023	1.99%
الجمهورية اللبنانية	-	-	500,000	-	635,000	58,692	500,000	-	-	1,693,692	507,989	1.20%
الجمهورية العربية السورية	25,000	-	1,000,000	-	-	-	-	-	-	1,025,000	307,428	0.74%
الجمهورية التونسية	-	-	500,000	-	200,000	-	-	-	-	700,000	209,951	0.50%
سلطنة عمان	75,000	-	-	133,364	200,000	149,397	-	-	-	557,761	167,290	0.40%
الجمهورية اليمنية	225,000	133,390	-	-	-	-	-	-	-	358,390	107,492	0.26%
الإجمالي بالدولار الأمريكي	**38,303,000**	**34,491,732**	**25,000,000**	**15,755,582**	**10,780,000**	**10,466,397**	**2,500,000**	**1,885,406**	**1,382,900**	**140,565,017**	-	**100%**
المعادل بالدينار الكويتي	**11,488,220**	**10,345,105**	**7,498,250**	**4,725,572**	**3,233,245**	**3,139,186**	**749,825**	**565,490**	**414,774**	-	**42,159,669**	
النسبة إلى الإجمالي ٪	**27.25**	**24.54**	**17.79**	**11.21%**	**7.67%**	**7.45%**	**1.78%**	**1.34%**	**0.97%**	-	**100%**	

جدول رقم (2)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2002

	جنسية الطرف المضمون	القطر المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
1	أردني	عدة دول	أسمدة سائلة	760,000	227,947
2		عدة دول	أصباغ وكيماويات	1,820,000	545,873
3		السودان	أدوية بيطرية	200,000	59,986
4		السودان	سكاكر	200,000	59,986
5		السعودية	عدسات طبية	250,000	74,983
6		السعودية	قطع غيار سيارات	160,000	47,989
7		السودان	إسمنت بورتلاندي	3,000,000	899,790
8		السودان	إسمنت بورتلاندي	1,100,000	329,923
9		الجزائر	أدوية بشرية	1,500,000	449,895
10		السودان	أدوية	200,000	59,986
11		السودان	إسمنت بورتلاندي	255,000	76,482
12		السودان	إسمنت بورتلاندي	1,000,000	299,930
13		لبنان	ألبسة جاهزة	75,000	22,495
14		السودان	اسمنت بورتلاندي	260,000	77,982
			إجمالي الأردن	**10,780,000**	**3,233,247**
15	إماراتي	السودان	أنابيب بلاستيكية	854,050	256,155
16		قطر	رقائق البطاطا والذرة	670,152	200,999
17		السودان	إسمنت	885,000	265,438
18		السودان	مواد بناء	821,440	246,374
19		السودان	مقطورات	1,500,000	449,895
20		السعودية	رقائق البطاطا والذرة	8,376,900	2,512,484
21		السودان	أرز	1,250,800	375,152
22		اليمن	أسمدة كيماوية	133,390	40,008
23		السودان	كابلات هاتفية	20,000,000	5,998,600
			إجمالي الإمارات	**34,491,732**	**10,345,105**
24	بحريني	الإمارات	سمسم أبيض	1,885,406	565,490
			إجمالي البحرين	**1,885,406**	**565,490**

يتبع جدول رقم (2)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2002

	جنسية الطرف المضمون	القطر المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
25	سعودي	عدة دول	كرتون	7,919,524	2,375,303
26		عدة دول	منتجات كهربائية	186,746	56,011
27		عدة دول	مواد بلاستيكية	522,889	156,830
28		عدة دول	مواد بلاستيكية	517,554	155,229
29		الأردن	علب معدنية	500,000	149,965
30		السودان	مواد كهربائية	72,700	21,805
31		الإمارات	عوازل حرارية	213,424	64,012
32		الأردن	علب طعام معدنية	213,424	64,012
33		الكويت	سجاد	320,136	96,018
			إجمالي السعودية	**10,466,397**	**3,139,185**
34	سوري	عدة دول	أجبان	2,500,000	749,825
			إجمالي سوريا	**2,500,000**	**749,825**
35	كويتي	عدة دول	مواد عازلة	7,635,115	2,290,000
36		عدة دول	مواد غذائية	1,200,280	360,000
37		السعودية	مواد غذائية	200,047	60,000
38		السعودية	معجنات	120,000	35,992
39		السعودية	بسكويت ومواد غذائية	600,140	180,000
40		الإمارات	مواد غذائية ومنظفات	6,000,000	1,799,580
			إجمالي الكويت	**15,755,582**	**4,725,572**
41	لبناني	عدة دول	منتجات ورقية	1,830,000	548,873
42		عدة دول	معلبات وسكاكر	4,382,000	1,314,293
43		عدة دول	ذهب ومجوهرات	16,450,000	4,933,850
44		عدة دول	ملبوسات	1,270,000	380,911
45		عدة دول	مواد تغليف	3,720,000	1,115,740
46		عدة دول	مواد غذائية	2,180,000	653,847
47		عدة دول	مشغولات ذهبية	1,510,000	452,894
48		عدة دول	سلع مختلفة	890,000	266,936
49		عدة دول	مواد غذائية	730,000	218,949
50		السعودية	سيراميك جدران وأرضيات	3,585,000	1,075,249

يتبع جدول رقم (2)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2002

	جنسية الطرف المضمون	القطر المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
51		السعودية	مواد تغليف وورق ألمنيوم	720,000	215,950
52		السعودية	مواد تغليف وورق ألمنيوم	300,000	89,979
53		الأردن	مواد تغليف وورق ألمنيوم	120,000	35,992
54		الإمارات	أسمدة عضوية	500,000	149,965
55		السعودية	معدات مطابخ	66,000	19,795
56		عمان	لوحات اعلانية	50,000	14,997
			إجمالي لبنان	**38,303,000**	**11,488,219**
57	مصري	السودان	أدوية بيطرية	482,900	144,836
58		السعودية	منتجات زراعية	600,000	179,958
59		السودان	سيراميك جدران وأرضيات	300,000	89,979
			إجمالي مصر	**1,382,900**	**414,773**
60	عربي أجنبي	عدة دول	سلع مختلفة	25,000,000	7,498,250
			إجمالي الشركات المشتركة	**25,000,000**	**7,498,250**
			الإجمالي العام	**140,565,017**	**42,159,667**

جدول (3)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31 /2002/12 حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي [1]

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية (2)		عقود الصادرات السارية		الإجمالي		النسبة إلى	الالتزامات القائمة (3)	
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	الإجمالي ٪	دولار	دينار
الأردن	-	-	9,683,452	2,904,356	9,683,452	2,904,356	3.23%	583,412	174,983
الإمارات	-	-	18,172,638	5,450,519	18,172,638	5,450,519	6.06%	4,567,778	1,370,014
البحرين	-	-	3,359,902	1,007,736	3,359,902	1,007,736	1.12%	34,948	10,482
تونس	24,572,240	7,369,952	700,000	209,951	25,272,240	7,579,903	8.43%	12,731,743	3,818,632
الجزائر	-	-	13,824,643	4,146,425	13,824,643	4,146,425	4.61%	9,938,674	2,980,906
السعودية	-	-	41,068,127	12,357,501	41,068,127	12,357,501	13.75%	2,476,259	742,705
السودان	44,500,000	13,346,885	38,687,808	11,603,632	83,187,808	24,950,127	27.76%	30,358,987	9,105,571
سورية	12,420,000	3,725,131	1,025,000	307,428	13,455,000	4,032,559	4.49%	5,800,000	1,739,594
عمان	-	-	557,760	167,289	557,760	167,289	0.19%	67,057	20,112
قطر	-	-	2,642,961	792,703	2,642,961	792,703	0.88%	96,601	28,973
الكويت	-	-	8,116,772	2,434,464	8,116,772	2,434,464	2.71%	254,621	76,368
ليبيا	-	-	3,000,000	899,790	3,000,000	899,790	1.00%	-	-
لبنان	63,529,932	19,054,533	1,695,334	508,482	65,225,266	19,563,015	21.77%	30,458,355	9,135,375
مصر	-	-	8,615,469	2,584,038	8,615,469	2,584,038	2.88%	2,410,469	722,972
المغرب	-	-	3,000,000	899,790	3,000,000	899,790	1.00%	-	-
اليمن	-	-	358,390	107,492	358,390	107,492	0.12%	20,361	6,107
الإجمالي	**145,022,172**	**43,496,501**	**154,508,256**	**46,381,596**	**299,530,428**	**89,878,097**	**100%**	**99,799,265**	**29,932,794**

(1) دولار أمريكي = 0.29993 دينار كويتي

(2) العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفّذ

(3) الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة وغير مسددة بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع اذ لا يكون ذلك الا بعد تحقق الخطر في أي منها.

إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة
موزعة حسب الأقطار المضيفة / المستوردة

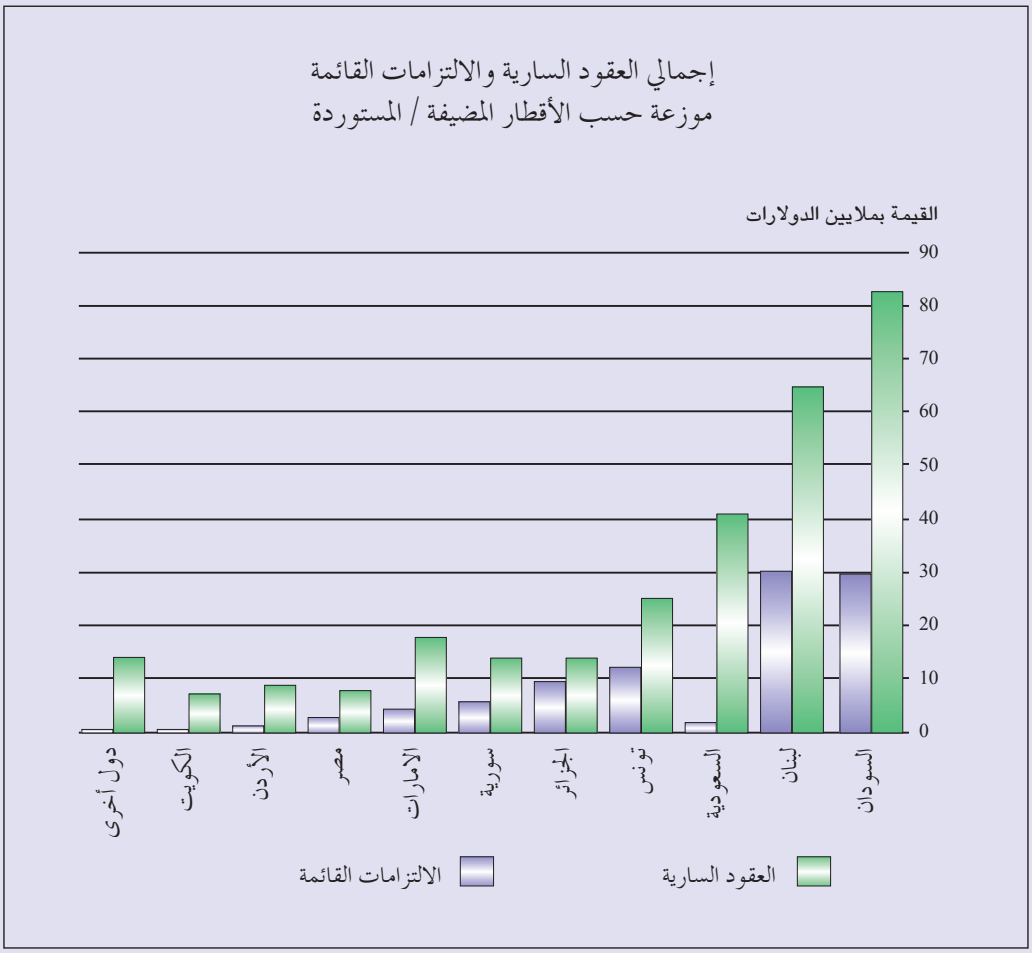

الفصل الثالث

الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 التقارير والدراسات والمطبوعات والمؤتمرات:

في إطار هدفها لنشر المعرفة وترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية تابعت المؤسسة نشاطها بإصدار وتطوير تقرير مناخ الاستثمار والنشرة الشهرية وعدد من الدراسات والأوراق التعريفية وحضور الندوات والمؤتمرات على النحو التالي:

1.1.3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

* تم إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001 ووزع على الجهات المختصة في الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والمستثمرين ورجال الأعمال ووسائل الإعلام ومراكز البحث في المنطقة العربية وخارجها، وبوشر بالإعداد لتقرير عام 2002 .

2.1.3 النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار":

* تم إصدار اثني عشر عدداً من النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" غطت الأشهر من كانون الثاني (يناير) إلى كانون الأول (ديسمبر) من العام وتم توزيع ما يزيد على 6000 نسخة من كل منها على المؤسسات الاستثمارية والأفراد والجهات الأخرى المعنية بالاستثمار في الدول العربية، كما تم تثبيتها على موقع المؤسسة في الشبكة الدولية (الإنترنت)، وقد غطت الأعداد:

* رصد أنشطة المؤسسة وشمل ذلك اجتماع مجلس المؤسسة التاسع والعشرين الذي عقد في العاصمة الجزائرية يومي 16 و 17 نيسان (أبريل) 2002، والاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة يوم 17 حزيران (يونيو) 2002 في مقر المؤسسة بدولة الكويت، وقيام المؤسسة بتنظيم المؤتمر الصحفي بتاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 2002 لإطلاق تقرير "الاستثمار العالمي لعام 2002" الذي تصدره سنويا الأمانة العامة لمؤتمر التجارة والتنمية (أنكتاد).

* عدداً من القضايا المهمة تحت (موضوع العدد) شملت القمة الثانية والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي، والجهود الترويجية في الدول العربية عام 2001، وملتقى السودان الدولي للاستثمار، واستعراض مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2001، ومنتدى الإجارة 2002، والاجتماع الدولي حول التنافسية في الدول العربية الذي نظمه المنتدى الاقتصادي العالمي يومي 8 و 9 أيلول (سبتمبر) 2002، والدبلوماسية في خدمة الترويج للاستثمار.

* رصدا للاتجاهات والتطورات المتعلقة بالاستثمار والتجارة في الدول العربية وتضمن ذلك عودة الأموال العربية المهاجرة، وتيسير الإجراءات الإدارية للاستثمار في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية اللبنانية، قطاع الاتصالات في الدول العربية، والتجارة العربية البينية ما بين عامي 1990–2000، وتطورات الاستخصاص في عدد من الدول العربية شملت جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وسلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وخسائر

الاقتصاد الفلسطيني منذ الاجتياح الإسرائيلي في 2002/3/29، واتخاذ خطوات لدعم قطاع الصناعة في دولة الكويت، والنظر في مشروع قانون للمنافسة ومنع الاحتكار في جمهورية مصر العربية، والمبادرة السعودية الجديدة في مجال الخصخصة لفتح (20) مرفقاً عاماً ونشاطاً حكومياً للاستثمار الخاص، ومؤتمر خطة التنمية لدولة الكويت تحت شعار "الكويت أولاً" الذي عقد يومي 14 و 15 كانون الأول (ديسمبر) 2002.

* رصداً للاتجاهات والتطورات المتعلقة بالاستثمار والتجارة اقليمياً ودوليا منها حركة التجارة العالمية وجداول أكبر المصدرين والمستوردين عالميا، وخطوات تعزيز الشفافية في المعاملات المالية، وتعريف مجتمع الأعمال العربي باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وإقامة شبكة أوروبية متوسطية لتشجيع الاستثمار (أنيما)، ومنتدى الخليج الاقتصادي الأول الذي عقد في مدينة مسقط خلال الفترة 1–3 تشرين الأول (نوفمبر) 2002, والاجتماع السابع والعشرون للجنة الفنية الدائمة للإحصاء الذي عقد في مدينة تونس خلال الفترة 25–27 تشرين الأول (أكتوبر) 2002.

* رصد المستجدات في قطاع الضمان التي تهم كلاً من المستثمرين ومتخذي القرار في الدول العربية مثلاً على صعيد دور ضمان المخاطر السياسية في تنمية الاستثمار، المؤتمر السنوي السادس للشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (الكوفاس) بشأن تقويم المخاطر القطرية بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، والتقويم الائتماني السيادي للدول العربية حتى نهاية عام 2001، وتطورات قطاع التأمين بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، وتوقيع الصندوق السعودي للتنمية اتفاق تعاون مع الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (كوفاس).

* رصد تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية ودولياً والتي منها إصدار قانون المعاملات الالكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية، وإعداد دراسة للتجارة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وإطلاق مشروعات لخدمة الانترنت في الجمهورية اليمنية وإقامة القرية التكنولوجية في دولة الكويت، وتسوية منازعات التجارة الالكترونية، والقرصنة في مجال البرمجيات.

* استعراض المؤشرات التالية: مؤشر مجتمع المعلوماتية (2001)، و مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (معدل 1998–2000)، ومؤشر الاستدامة البيئية (2002)، ومؤشر الفايننشال تايمز لأكبر (500) شركة في العالم (2002)، ومؤشر الشفافية (2002)، ومؤشر التنمية البشرية للدول العربية (2000)، ومؤشر النمو للتنافسية (2002)، والمؤشر المركب للمخاطر القطرية في الدول العربية (2002).

* متابعة أنشطة الترويج للاستثمار في الدول العربية واستعراض تطوراتها والترويج للفرص الاستثمارية في الدول العربية، وإصدار نشرات استثمار جديدة لدى كل من مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية ومديرية الاستثمارات الخارجية بالمملكة المغربية.

3.1.3 الدراسات والأوراق التعريفية:

* "آليات ودور التأمين في تنمية الصادرات" قدمت إلى البرنامج التدريبي حول "الأساليب الحديثة لتنمية وتمويل الصادرات" الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة 19–2002/1/23 بتنظيم من المعهد العربي للتخطيط.

* "الإطار القانوني للاستثمار في جمهورية السودان" قدمت إلى "ملتقى السودان الدولي للاستثمار" الذي عقد بمدينة الخرطوم خلال الفترة 11–2002/3/12 بتنظيم من مجموعة الاقتصاد والأعمال.

* شارك ممثل للمؤسسة كمتحدث في جلسات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2002 الذي عقد تحت شعار "النجاح في عالم متغير" في مدينة الدوحة يومي 2 و 2002/4/3 بتنظيم من اتحاد المصارف العربية.

* شارك ممثل المؤسسة في المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر لجامعة المنصورة بعنوان "تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة"، الذي عقد في مدينة المنصورة/جمهورية مصر العربية خلال الفترة 16–2002/4/18 بالتعاون مع جامعة الدول العربية ووزارة التعليم العالي وقد قدمت المؤسسة عرضا حول دور المؤسسة في دعم الاستثمارات والتجارة العربية البينية عبر نظامي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والرصد الذي تقوم به لمناخ الاستثمار في الدول العربية منذ عام 1985.

* شارك ممثل للمؤسسة كمتحدث في إحدى جلسات ملتقى الجزائر الدولي الثاني للاستثمار وفرص الأعمال الذي عقد في مدينة الجزائر يومي 17 و 2002/4/18 متناولا مناخ الاستثمار في الدول العربية ومناخ الاستثمار بالقطر الجزائري.

* " تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية" قدمت إلى الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد في مدينة دمشق يومي 27 و 2002/4/28 بتنظيم من اتحاد رجال الأعمال العرب.

* "مناخ الاستثمار في الدول العربية" قدمت إلى "الملتقى الخامس الاقتصادي العربي الألماني" في مدينة برلين/ألمانيا خلال الفترة 26–2002/6/28 بتنظيم من غرفة التجارة والصناعة الألمانية.

* "مناخ الاستثمار في الدول العربية" قدمت إلى "المؤتمر المصرفي العربي: الاستثمار في المستقبل" في مدينة الخرطوم يومي 8 و 9 /2003/10 بتنظيم من اتحاد المصارف العربية واتحاد المصارف السوداني.

* شارك ممثل المؤسسة كمتحدث في الورشة الإقليمية حول "المعايير المنهجية الخاصة بتجميع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات متعدية الجنسية"، التي عقدت في مدينة بيروت خلال الفترة 10/28 إلى 2002/11/1 بتنظيم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد).

4.1.3 **الندوات والمؤتمرات:**

* نظمت المؤسسة بصفتها الأمانة العامة للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة بالتعاون مع بنك الثروة الحيوانية في السودان اجتماعا مع المختصين لبحث مشروع إنتاج الأدوية البيطرية في السودان يوم 2002/3/13 في مدينة الخرطوم خلص منه المجتمعون إلى أهمية استمرار الجهود القائمة لإعداد دراسة فنية متكاملة للمشروع وتكليف الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) الإشراف على مراحل إعداد الدراسة المطلوبة.

وشاركت المؤسسة في الندوات والحلقات الآتية:

* الحلقة المستديرة التي نظمتها مجلة الاقتصادية الجديدة حول موضوع "السوق العربية المشتركة والعولمة" والتي عقدت في مدينة الكويت يوم 2002/4/14 في مقر دار اليقظة للصحافة والنشر. وقد شارك في الندوة مجموعة من المتخصصين وصدر عنها توصيات محددة نشرتها المجلة للمتابعة من قبل المهتمين.

* ورشة العمل الإقليمية حول "اكتساب المهارات الخاصة باستخدام تقنية المعلومات والانترنت في الترويج للاستثمار" التي عقدتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) بالتعاون مع الرابطة الدولية لهيئات

تشجيع الاستثمار (وايبا) ومؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في مدينة عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 7–2002/5/9، وحضرها (17) شخصا من (8) دول عربية وخبراء دوليون.

* المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر لجامعة المنصورة بعنوان "تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة"، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ووزارة التعليم العالي، المنعقد في مدينة المنصورة/جمهورية مصر العربية خلال الفترة 16–2002/4/18 وبحضور ما يزيد على (600) باحث وأكاديمي وإعلامي من دول عربية متعددة.

* الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب العاشر المزمع عقده في مدينة الجزائر يومي 9 و 2003/12/10 بعنوان "الاستثمار في قطاع الخدمات"، بالتعاون بين المؤسسة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ومجموعة الاقتصاد والأعمال وذلك في مدينة القاهرة يوم 2002/10/30.

2.3 ترويج الاستثمار:

تركز النشاط الترويجي للمؤسسة خلال الفترة موضوع التقرير على ما يلي:

* عرض (44) مشروعا استثماريا ضمن باب (فرص استثمارية) في نشرة "ضمان الاستثمار" في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية منها صناعة أنابيب التكييف، والصمامات الصناعية، وصناعة رقائق الألمنيوم، وألواح الجبس والاسمنت الأبيض، وتجميع سيارات النقل العام، وإنتاج الأعلاف المتكاملة ومستلزمات الري، ومشتقات الحليب، والإطارات، والأقمشة القطنية المصبوغة والغزل القطني، وإنتاج الزجاج المسطح، والأدوات والأواني الزجاجية المنزلية غير القابلة للكسر وذلك في كل من الجمهورية اليمنية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية وسلطنة عمان.

* في سعي المؤسسة إلى الإلمام بجهود الدول الأعضاء في الترويج "للقطر" أي تحسين صورته ورصد تلك الجهود وتبادل الخبرة بين الدول العربية وإثراء التعاون بينها أصبحت المؤسسة حلقة وصل بين الدول العربية في تجميع المادة الإعلامية المتعلقة بالترويج للاستثمار، وفي هذا الإطار تمت مخاطبة هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية بشأن إرسال نسخة من تلك المادة الإعلامية الخاصة بكل هيئة (عرض البور بوينت). وقد تلقت المؤسسة ردوداً من (7) دول عربية بهذا الشأن.

* واصلت المؤسسة رصدها السنوي للجهود الترويجية القطرية لغرض تعزيز دور المؤسسة الإقليمي في تجميع ومتابعة التطورات المتعلقة بالترويج واستشفاف آفاق التعاون والدعم الفني. ويغطي (8) محاور هي المؤتمرات والندوات والمعارض المختصة بالترويج التي عقدتها الدولة، وتلك التي شاركت فيها والزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين خارجيين والفرص المعروضة للاستثمار والقوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار والترتيبات الثنائية أو الجماعية المتعددة مع دول أخرى لتعزيز الاستثمار والمدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة ومجهودات الترويج الأخرى التي نفذت خلال العام.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية:

* شاركت المؤسسة في (47) مؤتمرا واجتماعا منها (23) اجتماعا تعلقت بالعمل العربي المشترك و (6)

اجتماعات مع أطراف دولية و(18) اجتماعا لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. وقد تم عقد (7) من هذه الاجتماعات في دولة المقر، و(9) في جمهورية مصر العربية و(6) في الجمهورية اللبنانية، و(3) في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، و(2) في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان وسلطنة عمان و فرنسا، وواحد في كل من دولة قطر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة وبوركينافاسو. وقد كان الهدف من حضور هذه المؤتمرات والاجتماعات –إلى جانب التعريف بخدمات المؤسسة وتسويقها– تعميق معرفة المؤسسة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول العربية، والمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الاستثمار في الدول العربية وتنمية التجارة العربية البينية، وتوثيق العلاقة مع الهيئات العربية والدولية.

4.3 المعلوماتية والحاسوب:

1.4.3 البرامج والصيانة:

* تطوير برنامج نظام العمليات المتعلق بضمان ائتمان الصادرات.
* تطوير برنامج الشؤون الإدارية.
* تغيير برنامج المحاسبة.
* الانتقال بأنظمة الحاسوب للموظفين إلى نظام Windows XP.
* تطوير واستبدال أجهزة الحاسوب وصيانة عدد من الطابعات.
* الإطلاع على تقنيات الأرشيف الالكتروني المتوافرة وتحديد كيفية الإفادة منها.
* نقل قواعد البيانات من Sybase إلى MS/SQL Server

2.4.3 الشبكات :

* دراسة تطوير الموقع الشبكي ليكون أكثر تفاعلا مع عملاء المؤسسة.
* مواصلة تحديث نشر مطبوعات المؤسسة على الموقع الشبكي.
* تطوير خدمات الانترنت.
* الإعداد لتغيير نظام الشبكة الداخلية إلى نظام أكثر تطوراً وفعالية.
* حماية الشبكة الداخلية عن طريق تركيب جهاز حائط ناري (فايروول) والإعداد للربط مع قواعد بيانات خارجية عالمية.

3.4.3 تقويم وضع المعلوماتية والحاسوب:

* تم تكليف خبير بإعداد دراسة لتقويم وضع المعلوماتية والحاسوب الداخلي ووضع تصور وخطة تطويروحدة متكاملة للمعلوماتية تتولى إدارة وتطبيق تقنية المعلومات والأساليب والبرمجيات الحديثة وفق متطلبات العمل.

5.3 المكتبة:

* اقتناء المطبوعات المتخصصة وحصر تجديد الاشتراكات في الدوريات ذات العلاقة بعمل المؤسسة.

* مواصلة إلغاء الاشتراك السنوي في عدد من الدوريات العربية والأجنبية منعا للازدواج واكتفاء بالنسخة الموجودة من كل منها لدى مكتبة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

* تم خلال العام توسيع نطاق استخدام مصادر المعلومات عبر الإنترنت لوضع أسس المكتبة الافتراضية وتعميق استخدامات قواعد المعلومات على شبكة الانترنت.

6.3 التدريب والتأهيل:

مواصلة للجهد المبذول لتوفير المهارات الفنية وترقية مستوى أداء العاملين في المؤسسة استفاد ثمانية من العاملين من المشاركة في أربع عشرة دورة تدريبية غطت المجالات التالية:

1.6.3 الدورات الفنية :

* دورة خاصة باختيار الجمهور المستهدف نظمتها الشركة الأهلية الخليجية للاستشارات في مدينة الكويت خلال الفترة من 3/25 إلى 2002/3/28 استفاد منها موظف في الشؤون الإدارية.

* ورشة عمل خاصة بالإدارة الحديثة للائتمان الاستهلاكي ومخاطره باستخدام قوائم التعرف على مخاطر العملاء نظمها اتحاد المصارف العربية في مدينة القاهرة خلال الفترة من 6/10 إلى 2002/6/13 شارك فيها ثلاثة موظفين من إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

* دورة خاصة بالمشكلات العملية حول عقود المقاولات نظمها مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان في مدينة صلالة/سلطنة عمان خلال الفترة من 8/11 إلى 2002/8/15 استفاد منها موظف في دائرة العمليات وتنمية الأعمال.

* دورة خدمات العميل في قطاع التأمين نظمها مركز البحرين للدراسات المصرفية والمالية في مدينة المنامة خلال الفترة من 10/20 إلى 2002/10/23 شارك فيها موظفان من إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

* دورة خاصة بإعادة تقييم سياسات وعمليات إدارة المخاطر الائتمانية نظمها اتحاد المصارف العربية في مدينة الكويت خلال الفترة من 12/16 إلى 2002/12/18 استفاد منها موظف من قسم الاستثمارات وموظفان من إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

2.6.3 دورات الحاسوب :

* دورة معتمدة في الإدارة المتقدمة لأجهزة الخدمة العاملة بنظام المايكروسوفت 2000 مكونة من (7) وحدات نظمتها مؤسسة نيوهورايزن وعقدت في مدينة الكويت خلال الفترة من 1/26 إلى 2002/5/1 واستفاد منها موظف في وحدة الحاسوب.

3.6.3 دورات اللغة الإنجليزية:

* دورة متخصصة في استخدام اللغة الإنجليزية في أداء الأعمال نظمها المجلس الثقافي البريطاني في مدينة الكويت وعقدت خلال الفترة من 3/17 إلى 2002/5/1 واستفاد منها موظف في إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

* دورة في إتقان اللغة الإنجليزية نظمها المجلس الثقافي البريطاني في مدينة الكويت وعقدت خلال الفترة من 3/17 إلى 2002/5/1 واستفاد منها موظف في الشؤون الإدارية.

7.3 النشاط الإعلامي:

تعتمد المؤسسة في التعريف على خدماتها وتأكيد مكانتها في المحيط الذي تعمل فيه بعدة وسائل تشمل الندوات والمؤتمرات ونشر مطبوعاتها في وسائل الإعلام المرئي والمقروء. وقد تمكنت المؤسسة خلال مسيرتها منذ إنشائها وحتى تاريخه من بناء شبكة من الاتصالات مكنتها من التعريف بمختلف أوجه أنشطتها المختصة منها في عمليات الضمان والمكملة من دراسات وترويج في الصحافة المحلية والعربية المهاجرة ووكالات الأنباء العربية ومؤخراً شبكات المعلومات العربية في الانترنت. وفي إطار البرنامج الإعلامي المعتمد لعام 2002 أصدرت المؤسسة (7) بيانات صحفية غطت الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة، والاجتماعين الأول والثاني لمجلس إدارة المؤسسة الذي انتخب لأول مرة بعد الانتقال من نظام لجنة الإشراف إلى نظام مجلس الإدارة، كما غطت الضمانات الرئيسية الممنوحة للمستثمرين والمصدرين العرب والتعويضات المدفوعة لبعضهم. كما انعكست المادة الموضوعية، التي تضمنها كل من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001 وأعداد النشرة الشهرية التي صدرت حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2002 والمؤتمر الصحفي الذي عقدته المؤسسة بتاريخ 2002/9/17 بشأن إطلاق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002، في عدد من الصحف والدوريات المحلية في الدول العربية وفي الصحافة العربية المهاجرة.

وقد تبين أن عدد الأخبار التي نشرت عن المؤسسة وفق الرصد الداخلي وقاعدة المعلومات التي تشترك بها المؤسسة في شبكة الانترنت بلغ حوالي (200) خبر خلال عام 2002 وفق هذه العينة الصحفية بمعدل (4) أخبار كل أسبوع. وقد استندت هذه الأخبار إلى ما ورد في إصدارات المؤسسة الدورية (تقرير مناخ الاستثمار 43 خبراً ، النشرة 40 خبراً، والخلاصات المركزة 3 أخبار) وبياناتها الصحفية (42 خبراً)، واللقاءات المباشرة (8 أخبار) وإشارة لمشاركة المؤسسة في الفعاليات (8 أخبار) والمؤتمر الصحفي الذي عقدته المؤسسة (7 أخبار) والإشارة لخدمات وأنشطة المؤسسة (47 خبراً). وقد توزعت الصحف التي غطتها العينة الصحفية على عشر دول عربية شملت دولة الكويت (7 صحف) والجمهورية اللبنانية (6) والمملكة العربية السعودية (4) وكلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية (3) وكلاً من مملكة البحرين ودولة قطر (2) وكلاً من المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان (1) وصحفاً عربية مهاجرة (4) ووكالات أنباء عربية (4) وشبكات معلومات في الانترنت (3).

الفصل الرابع

التقرير المالي

بزيادة دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة مساهمتها في رأسمال المؤسسة إلى 9٪ أصبح رأسمال المؤسسة المكتتب به في 31 ديسمبر 2002 مبلغ 26,101,667 دينارا كويتيا، وبقي رأس المال المدفوع في نفس التاريخ كما كان عليه في 31 ديسمبر 2001 وهو مبلغ 24,751,667 دينارا كويتيا (82,524,812 دولارا أمريكيا) دون أي زيادة حيث لم يتم بعد تسلم أي مبلغ من زيادة مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة البالغة 850,000 دينار كويتي.

أما الإيرادات (الخسائر) الإجمالية والتي تتضمن إيرادات الاستثمار وأقساط الضمان وفوائد التعويضات وأوراق القبض وإيرادات أخرى فقد سجلت في 31 ديسمبر 2002 خسائر مقدارها (439,656) دينارا كويتيا (1,465,862 دولارا أمريكيا) مقابل خسائر قدرها (86,804) دينارا كويتيا (289,414 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر2001 بارتفاع عنها قدره 352,852 دينارا كويتيا (1,176,448 دولارا أمريكيا)، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي الذي نتجت عنه خسارة دفترية في حساب فرق العملة مقدارها 1,316,657 دينارا كويتيا (4,389,881 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2002 مقابل ربح قدره 148,332 دينارا كويتيا (494,555 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2001.

أما فيما يختص بالأسواق المالية فقد شهدت الأسهم انخفاضا حادا، للسنة الثالثة على التوالي وذلك نتيجة الفضائح المحاسبية والإدارية التي زعزعت ثقة المتعاملين، كما أثرت سلبا على هذه الأسواق التوترات السياسية والركود في الاقتصاد العالمي، واستمر شعور عدم اليقين في مسيرة وقوة انتعاش الاقتصاد العالمي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص على الرغم من كافة الإجراءات التي اتخذت في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى بغرض دفع الاقتصاد نحو الانتعاش والنمو خلال عام 2002. وقد أثرت هذه التطورات سلبا في استثمارات المؤسسة في المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية حيث سجلت خسارة دفترية بلغت 1,543,659 دينارا كويتيا (5,146,731 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2002.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية لعام 2002 فقد بلغت 1,603,761 دينارا كويتيا (5,347,117 دولارا أمريكيا) مقابل 1,773,548 دينارا كويتيا (5,913,206 دولارا أمريكيا) في عام 2001 بانخفاض مقداره 169,787 دينارا كويتيا (566,089 دولارا أمريكيا) بنسبة قدرها 9.57٪.

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2002 أن إجمالي موارد المؤسسة المالية بلغ 58,280,517 دينارا كويتيا (194,313,730 دولارا أمريكيا) منها 26,513,186 دينارا كويتيا (88,397,913 دولارا أمريكيا) موارد نقدية و31,767,331 دينارا كويتيا (105,915,817 دولارا أمريكيا) أوراق قبض تجارية وتعويضات للاسترداد.*

* تعتبر التعويضات القابلة للاسترداد وأوراق القبض التجارية جزئا أساسياً من موارد المؤسسة وفق إتفاقية إنشائها، وهو ما أكده مجلس مساهمي المؤسسة بموجب قراره رقم (4) لسنة 2002 والآتي نصه:-

أنه بعد الاطلاع على البندين (ز،ي) من الفقرة (2) من المادة (10) والمادتين (23و24) من إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وعلى النظام المالي للمؤسسة الصادر بقرار المجلس رقم (4) لسنة 1975، يؤكد المجلس أن وفاء القطر العضو للمؤسسة بما عليه من إلتزامات نحو المؤمن له الذي عوضته أو تعوضه المؤسسة عن خسارة مؤمن عليها لديها وحلت محله في شأن تلك الإلتزامات إلتزام نصت عليه إتفاقية المؤسسة ومترتب على عضوية القطر في المؤسسة وهو مسؤول عنه بحكم تلك العضوية ولذلك لايستدعي أخذ مخصص له في بيانات الميزانية الختامية للمؤسسة.

صفحة بيضاء

تقرير مراقبي الحسابات

السادة رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار كما في 31 ديسمبر 2002، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية. يشتمل التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على أساس العينة، ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة التي تجريها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية . وباعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

كما هو مبين في إيضاح (8) حول البيانات المالية، فإن المؤسسة مستمرة في احتساب وتسجيل فوائد تأخير على التعويضات القابلة للاسترداد والقائمة لفترة طويلة وأوراق القبض المستحقة من بعض الأقطار المساهمة التي لم تقم بسداد التزاماتها الأساسية المستحقة عليها في تواريخ استحقاقها وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة. في رأينا أن المؤسسة يجب أن لا تحتسب فوائد تأخير أو تسجل الإيرادات المتعلقة بها ما لم يكن استرداد هذه المبالغ أمراً مؤكداً، وبالتالي ينبغي تخفيض موجودات وحقوق مساهمي المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2002 بمبلغ 16,853,843 دينارا كويتيا وزيادة صافي الخسارة للسنة المنتهية بذلك التاريخ بمبلغ 1,633,992 دينارا كويتيا.

في رأينا، وباستثناء تأثير الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة على البيانات المالية، فان البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2002, وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة، وأننا قد حصلنا على المعلومات والإيضاحات كافة التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002 مخالفات على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

دون أن نتحفظ في رأينا ، نلفت الانتباه إلى الإيضاحين (6) و (7) حول البيانات المالية. وكما هو مبين في هذين الإيضاحين، فإن أوراق القبض والتعويضات القابلة للاسترداد بمبلغ 3,865,949 دينارا كويتيا و 25,363,789 دينارا كويتيا على التوالي كما في 31 ديسمبر 2002 تستحق من أقطار مساهمة معينة تمر بظروف سياسية واقتصادية صعبة. بسبب هذه الظروف ليس بالإمكان التأكد من إمكانية تحصيل هذه المبالغ وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية المرفقة للخسائر التي قد تنتج عن عدم تحصيل هذه المبالغ المستحقة.

دولة الكويت
2 آذار (مارس) 2003

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ – الكويت
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

الميزانية العمومية
كما في 31 ديسمبر 2002

		31 ديسمبر	
		2002	2001
	إيضاح	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	3	653,578	392,369
استثمارات متاحة للبيع	4	25,184,572	27,768,097
مطالبة من دولتين عضوين	5	675,036	669,206
أوراق قبض مدينة	6	3,865,949	3,965,585
تعويضات قابلة للاسترداد	7	27,901,382	29,002,433
فوائد مستحقة	8	16,853,843	15,219,851
تعويضات إعادة التأمين المدينة	9	5,082,161	4,910,943
المستحق من صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي		49,752	186,464
مدينون وحسابات مدينة أخرى	10	608,955	587,907
ممتلكات ومعدات	11	1,138,128	1,171,560
مجموع الموجودات		**82,013,356**	**83,874,415**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

		31 ديسمبر	
		2002	2001
	إيضاح	دينار كويتي	دينار كويتي
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
دائنون وحسابات دائنة أخرى	12	428,033	452,131
التزامات بموجب إيجار تمويلي	13	1,380,442	1,393,081
تعويضات إعادة التأمين الدائنة	9	8,046,703	7,827,608
مجموع المطلوبات		**9,855,178**	**9,672,820**
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	14	24,751,667	24,751,667
احتياطي عام	15	47,406,511	49,449,928
مجموع حقوق المساهمين		**72,158,178**	**74,201,595**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**82,013,356**	**83,874,415**

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2002

	إيضاح	31 ديسمبر 2002	2001
		دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات:			
إجمالي أقساط الضمان		523,015	251,110
أقساط ضمان محولة – إعادة التأمين		(32,686)	(11,731)
صافي أقساط الضمان		490,329	239,379
عمولات مقبوضة على إعادة التأمين		7,840	2,212
مصروفات وعمولات أخرى		(5,778)	(7,624)
نتائج الضمان		**492,391**	**233,967**
فوائد أوراق قبض وتعويضات قابلة للاسترداد	8	1,633,992	1,613,545
فوائد بنكية		7,707	17,981
فوائد سندات		104,235	140,244
خسائر استثمارات	16	(1,906,433)	(2,149,475)
(خسارة) ربح فروقات عملات أجنبية	17	(822,971)	2,920
فوائد مطالبة من دولتين عضوين	5	41,706	46,393
إيرادات أخرى متنوعة		9,717	7,621
مجموع الإيرادات		**(439,656)**	**(86,804)**
المصروفات	18		
الباب الأول – رواتب وأجور ومكافآت		880,692	1,034,517
الباب الثاني – مصروفات عمومية وإدارية		520,662	586,676
الباب الثالث – مصروفات رأسمالية		53,967	60,505
الباب الرابع – مخصصات وأخرى		148,440	91,850
مجموع المصروفات		**1,603,761**	**1,773,548**
صافي خسارة السنة		**(2,043,417)**	**(1,860,352)**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002

	رأس المال المدفوع دينار كويتي	احتياطي عام دينار كويتي	أرباح مدورة (خسائر) دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
الرصيد في 31 ديسمبر 2000	24,689,871	51,310,280	-	76,000,151
الزيادة في رأس المال المدفوع	61,796	-	-	61,796
صافي خسارة السنة	-	-	(1,860,352)	(1,860,352)
المحول من الاحتياطي العام	-	(1,860,352)	1,860,352	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2001	24,751,667	49,449,928	-	74,201,595
صافي خسارة السنة	-	-	(2,043,417)	(2,043,417)
المحول من الاحتياطي العام	-	(2,043,417)	2,043,417	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2002	**24,751,667**	**47,406,511**	**-**	**72,158,178**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2002

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
أنشطة العمليات		
صافي خسارة السنة	(2,043,417)	(1,860,352)
تعديلات لـ:		
استهلاك	36,714	36,714
خسارة استثمارات	1,906,433	2,149,475
خسارة (ربح) ترجمة موجودات مالية معينة	794,960	(85,904)
إيرادات فوائد	(1,787,640)	(1,818,163)
مصاريف إيجار تمويلي	97,516	98,343
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	69,004	-
خسارة العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات	**(926,430)**	**(1,479,887)**
تعويضات مستردة	405,727	(853,444)
تعويضات إعادة التأمين المدينة	(171,218)	(32,658)
مدينون وحسابات مدينة أخرى	(21,048)	(293,766)
المستحق من صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي	67,708	131,165
دائنون وحسابات دائنة أخرى	(24,098)	(41,875)
تعويضات إعادة التأمين الدائنة	219,095	151,323
النقد المستخدم في العمليات	**(450,264)**	**(2,419,142)**
فوائد مقبوضة	111,942	126,480
توزيعات أرباح مقبوضة	16,709	21,049
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات	**(321,613)**	**(2,271,613)**
أنشطة الاستثمار		
المحصل من استرداد وبيع (شراء) سندات	47,476	(516,321)
المحصل من بيع محافظ وصناديق	612,907	2,512,170
النقص في ودائع لأجل	-	30,558
شراء ممتلكات ومعدات	(3,282)	-
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات	-	3,282
صافي النقد الناتج من أنشطة الاستثمار	**657,101**	**2,029,689**
أنشطة التمويل		
المدفوع من التزامات إيجار تمويلي	(110,155)	(110,155)
المحصل من الالتزامات الرأسمالية من دولتين عضوين	35,876	24,735
المحصل من زيادة رأس المال	-	61,796
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	**(74,279)**	**(23,624)**
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل	**261,209**	**(265,548)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	392,369	657,917
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**653,578**	**392,369**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2002

1 – نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

ان المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. وتعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

إن عنوان المؤسسة المسجل هو ص. ب. 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت.

في 31 ديسمبر 2002 بلغ عدد موظفي المؤسسة 42 موظفاً (2001: 43 موظفاً).

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للمؤسسة من قبل المدير العام في 2 آذار (مارس) 2003.

2 – السياسات المحاسبية المهمة

– أساس الإعداد:

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الصادرة عن أو المطبقة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ووفقاً للممارسات المتبعة من قبل "المنظمات العربية".

تعد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية متسقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة.

– النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد في نقد في الصندوق ولدى البنوك . ويتمثل النقد المعادل في الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والقابلة للتحويل إلى مبالغ معروفة من النقد وهي ذات فترة استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل وهي ليست عرضة لمخاطر جوهرية من حيث التغير في القيمة مثل الودائع الثابتة، التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

– استثمارات متاحة للبيع:

يتم تسجيل الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة ، التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المادي المدفوع المحتسب بناء على تاريخ التسوية والتي تتضمن كل التكاليف المرتبطة بشراء الاستثمار.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية معترف بها هي السعر السوقي المعلن لها في تاريخ الميزانية العمومية. أما الاستثمارات

التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معلنة، فيتم تقدير قيمة عادلة معقولة لها وذلك بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مالية أخرى مشابهة أو بالاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة. إن الاستثمارات التي يكون من الصعب قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً خسائر الهبوط في القيمة. يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كـ "متاحة" للبيع في بيان الإيرادات والمصروفات للفترة التي حدث فيها التغير.

– أوراق قبض تجارية:

تدرج أوراق القبض التجارية بالقيمة الاسمية مع ناقص مخصص لقاء المبالغ المشكوك في تحصيلها. تكتسب الفوائد المستحقة على أوراق القبض التجارية، إن وجدت، على أساس توزيع نسبي زمني وتدرج بصورة منفصلة ضمن الفوائد المستحقة في الميزانية العمومية.

– تعويضات للاسترداد:

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. وبالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية مع ناقص، في حالات نادرة، المخصص لقاء الحسابات المشكوك في تحصيلها.

– المدينون:

يدرج المدينون بالقيمة الاسمية بعد استنزال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

– الممتلكات والمعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة مع ناقص الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتان مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة .

– هبوط قيمة الموجودات:

يتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات المؤسسة في تاريخ كل ميزانية عمومية لغرض تحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. في حال توافر هذا الدليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الإيرادات والمصروفات عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد المتعلق بالذمم المدينة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي المتعلق بالموجودات، ولا يتم خصم الذمم ذات الاستحقاق قصير الأجل.

– الدائنون:

يدرج الدائنون بالتكلفة.

– مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام ونائب المدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية. تدفع المكافآت وفقاً للمادة (21) من لائحة نظام العاملين إلى حساب صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي.

– تحقق الإيراد:

يؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في تسلم الدفعة. تتحقق إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني.

– العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن ذلك كجزء من نتائج أعمال السنة.

– عقود الاستئجار:

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد استئجار تمويلي يتم رسملتها في الميزانية العمومية واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية، كما تم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الرصيد الرأسمالي المتبقي.

– إعادة التأمين:

تقوم المؤسسة من خلال النشاط الاعتيادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ وبالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتها يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث ان الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسؤولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلقة بها.

– الأدوات المالية:

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية النقد والنقد المعادل والاستثمارات والودائع والمدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات القابلة للاسترداد والدائنين. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمؤسسة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

– الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية، بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

– التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر في المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

3 – النقد والنقد المعادل

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	621,376	365,427
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	32,202	26,942
	653,578	**392,369**

4 – استثمارات متاحة للبيع

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
سندات	1,533,485	1,466,758
محافظ وصناديق "بصورة رئيسية في أوراق مالية مسعرة"	23,285,356	25,935,608
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	365,731	365,731
	25,184,572	**27,768,097**

تملك المؤسسة 0.25٪ من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توافر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

5 – مطالبة من قطرين مساهمين

تتمثل المطالبة في المبالغ المستحقة من قطرين مساهمين لتسديد حصتهما في رأس المال بناء على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وكل قطر على حدة، بالإضافة إلى الفوائد المضافة على المبالغ المستحقة والتي بلغت 41,706 دينارا كويتيا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002 (2001 – 46,393 دينارا كويتيا).

6 – أوراق قبض تجارية

	2002	2001
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
خمس أوراق قبض قيمة كل منها 6,444,752 دولاراً أمريكياً	32,223,760	32,223,760
ثلاثة أقساط محصلة خلال 1988 إلى 1990	(19,334,256)	(19,334,256)
الرصيد في نهاية السنة	**12,889,504**	**12,889,504**
المعادل بالدينار الكويتي	**3,865,949**	**3,965,585**

تم توقيع اتفاقية بين المؤسسة وممثل حكومة القطر المساهم بتاريخ 20 ديسمبر 1989 تنص على تسديد المبالغ المتبقية من أوراق القبض التجارية مع أية مبالغ أخرى مستحقة على أقساط ربع سنوية متساوية اعتباراً من 1 يوليو 1990 قيمة كل منها خمسة ملايين دولار أمريكي، إلا أنه نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في تلك الدولة فإنه لم يتم تسديد أي من الأقساط المستحقة في التواريخ المذكورة. أكدت وزارة المالية لتلك الدولة المساهمة وأفادت أن تلك الديون سيتم سدادها حالما تزول الظروف التي تمنع من السداد.

7 – تعويضات قابلة للاسترداد

	2002	2001
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	94,267,804	91,923,212
صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة	165,874	2,989,281
التعويضات المستردة خلال السنة	(1,407,365)	(644,689)
الرصيد في نهاية السنة	**93,026,313**	**94,267,804**
المعادل بالدينار الكويتي	**27,901,382**	**29,002,433**

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مختلفة عن مخاطر تحققت في عشرة أقطار مساهمة وتتركز في ثلاثة أقطار منها. إنه وفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل. بلغت التعويضات القائمة لفترة طويلة تحت التسوية والتي تستحق من دول تعاني من ظروف سياسية واقتصادية صعبة وبالتالي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها ضمن الإطار الزمني المحدد 25,363,789 دينارا كويتيا في 31 ديسمبر 2002 (2001: 26,378,131 دينارا كويتيا).

8 – فوائد مستحقة

تقوم المؤسسة باحتساب فوائد تأخير مستحقة على أوراق القبض التجارية المستحقة من أحد الدول الأعضاء والتعويضات القابلة للاسترداد من الأطراف الأخرى والدول الأعضاء التي لم تف بالتزاماتها ضمن الإطار

الزمني المعتاد. لقد اتخذ هذا القرار في السنوات السابقة وكما في تاريخ الميزانية العمومية فإنه لم يتم دفع أي من الفوائد المستحقة. إن تفاصيل الفوائد هي كما يلي:

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	15,219,851	13,606,306
الفائدة المحملة خلال السنة	1,633,992	1,613,545
الرصيد في نهاية السنة	**16,853,843**	**15,219,851**

9 – تعويضات إعادة التأمين

تمثل تعويضات إعادة التأمين المدينة حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها لتسديد حصتها من التعويضات التي دفعتها المؤسسة. أما تعويضات إعادة التأمين الدائنة فتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقا من الأقطار المتعاقدة. وعند تسلم أية مبالغ من هذه التعويضات فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات والتي تظهر ضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة.

10– مدينون وحسابات مدينة أخرى

يتضمن المدينون والحسابات المدينة الأخرى مبلغ 1,527,108 دولاراً أمريكياً (2001: 1,527,108 دولاراً أمريكياً) مودعا في حساب معلق على شرط في أحد البنوك الخارجية كضمان لسداد التزام محتمل في أحد النزاعات القضائية إيضاح (19 – ب).

11– ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في المبلغ المدرج لمقر المؤسسة والتي تمت حيازتها بموجب إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 36,714 دينارا كويتيا (2001: 36,714 دينارا كويتيا).

12– دائنون وحسابات دائنة أخرى

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
المستحق إلى شركات إعادة التأمين	74,893	74,540
مخصص إجازات الموظفين	101,024	94,687
مخصص الموسوعة القانونية	13,757	15,051
أخرى	238,359	267,853
	428,033	**452,131**

13- التزامات بموجب إيجار تمويلي

إن الالتزامات بموجب الإيجار التمويلي هي كما يلي:

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
خلال سنة واحدة	110,155	110,155
في السنة الثانية إلى السنة الخامسة ضمناً	550,775	550,775
أكثر من خمس سنوات	2,753,875	2,864,030
	3,414,805	**3,524,960**
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	(2,034,363)	(2,131,879)
	1,380,442	**1,393,081**

14- رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2002 وحصة كل مساهم كان كما يلي:

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
المملكة الأردنية الهاشمية	525,000	525,000
دولة الإمارات العربية المتحدة	2,350,000	1,500,000
مملكة البحرين	500,000	500,000
الجمهورية التونسية	1,250,000	1,250,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1,250,000	1,250,000
جمهورية جيبوتي	200,000	200,000
المملكة العربية السعودية	3,750,000	3,750,000
جمهورية السودان	1,217,932	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	500,000	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	58,735	58,735
الجمهورية العراقية	500,000	500,000
سلطنة عمان	750,000	750,000
دولة فلسطين	500,000	500,000
دولة قطر	2,000,000	2,000,000
دولة الكويت	3,000,000	3,000,000
الجمهورية اللبنانية	500,000	500,000
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	2,500,000	2,500,000

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
جمهورية مصر العربية	1,250,000	1,250,000
المملكة المغربية	2,000,000	2,000,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	500,000	500,000
الجمهورية اليمنية	1,000,000	1,000,000
رأس المال المصدر	**26,101,667**	**25,251,667**
الجزء غير المدفوع	(850,000)	-
المبلغ غير المطلوب سداده من دولة فلسطين	(500,000)	(500,000)
رأس المال المدفوع	**24,751,667**	**24,751,667**

15- الاحتياطي العام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على "تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال" وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10٪ من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس المال.

16- خسائر الاستثمارات

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
خسائر غير محققة من إعادة تقييم استثمارات	(1,890,098)	(2,168,742)
توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية	16,709	21,049
خسارة بيع محافظ وصناديق	(31,692)	(1,782)
خسارة استرداد وبيع السندات	(1,352)	-
	(1,906,433)	**(2,149,475)**

17- (خسارة) ربح فروقات عملات أجنبية

تنتج فروقات تحويل العملات الأجنبية عن تطبيق السياسة المحاسبية للمؤسسة الواردة في الإيضاح رقم (2). فيما يلي ملخص لفروقات التحويل الناتجة عن العملات الأجنبية الأساسية:

2001	2002	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(12,236)	5,634	مارك ألماني
145,252	(845,777)	دولار أمريكي
(104,205)	23,782	وحدة النقد الأوروبي
(2,273)	-	ين ياباني
(10,779)	8,300	جنيه إسترليني
(12,839)	(14,910)	عملات أخرى
2,920	**(822,971)**	

18- المصروفات

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية فوائد الإيجار التمويلي المتعلق بمبنى المقر المشترك للمنظمات العربية بمبلغ 97,516 دينارا كويتيا (2001: 98,343 دينارا كويتيا). كما تتمثل المصروفات الرأسمالية في استهلاك السنة والإنفاق على بنود رأسمالية ضئيلة القيمة والتي يتم اعتبارها كمصروفات عند تكبدها.

19- الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ – في 31 ديسمبر 2002 بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 29,932,794 دينارا كويتيا (2001: 18,789,528 دينارا كويتيا). إن حوالي 2,257,129 دينارا كويتيا منها (2001: 865,752 دينارا كويتيا) معاد تأمينها ضد المخاطر غير التجارية، بالإضافة إلى أنه لا توجد مبالغ معاد تأمينها ضد المخاطر التجارية كما في 31 ديسمبر 2002 (2001: 1,014,655 دينارا كويتيا) بموجب عقود إعادة التأمين المتصلة بها.

ب – خلال سنة 1997 قامت المؤسسة بسداد تعويض قدره 10,042,165 دولارا أمريكيا (يعادل 3,011,947 دينارا كويتيا حسب أسعار التحويل السائدة في 31 ديسمبر 2002) شاملاً الفوائد حتى 31 ديسمبر 1994 إلى أحد البنوك طبقاً لحكم التحكيم. بالإضافة إلى ذلك السداد، توجب على المؤسسة أيضاً إصدار خطاب ضمان إلى البنك بمبلغ 927,587 يورو (يعادل 293,151 دينارا كويتيا حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2002) . نتيجة لذلك تم الإفراج عن موجودات المؤسسة التي كانت مقيدة لدى بعض البنوك. وبناءً عليه، قامت المؤسسة بتحميل القطر ذي العلاقة بقيمة التعويض تماشياً مع سياستها بعدم تسجيل الالتزام إلا في حالة سداده. هذا وقد قام البنك بالاستئناف أمام المحكمة للمطالبة بفوائد تأخيرية عن التعويض السابق ذكره. تبلغ قيمة فوائد التأخير 1,527,108 دولاراً أمريكياً (يعادل 458,025 دينارا كويتيا حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2002) وما زالت المطالبة مطروحة أمام القضاء.

ج – تتضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة مبلغ 1,167,195 ديناراً كويتياً تم الحجز عليه بواسطة أحد البنوك العربية. لقد قام البنك مع أحد المصدرين العرب بتقديم مطالبة بتعويض من المؤسسة بمبلغ 1,040,000 دولاراً أمريكيا (تعادل 311,927 دينارا كويتيا حسب أسعار التحويل كما في 31 ديسمبر 2002) وقد صدر الحكم لصالح المدعين زائداً فائدة بمعدل 21٪ من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. ونتيجة

لذلك، فإن البنك قد يسترد هذا التعويض من المبالغ المحجوز عليها. طعنت المؤسسة بصحة إجراءات التحكيم في هذه القضية ولا يزال الأمر مطروحاً حالياً أمام القضاء.

د – هناك مطالبة أخرى تم رفعها من إحدى الشركات العربية بمبلغ 982,175 دينارا كويتيا بالإضافة لفائدة من 26 مايو 1996 وحتى تاريخ السداد. خلال العام 1998 صدر الحكم لصالح المدعي زائداً فائدة بمعدل 7٪ من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. إن سياسة المؤسسة تقضي بتسجيل هذا الالتزام في حالة سداده وتحميل القطر ذي العلاقة ذلك المبلغ.

في رأي الإدارة وطبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، إن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

20– الأدوات المالية

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات المستردة والدائنين. ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه:

– مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة.
إن سعر الفائدة الفعلي والفترات التي تتم فيها إعادة التسعير للموجودات المالية الخاضعة للفائدة أو تستحق خلالها هي كما يلي:

	خلال			معدل الفائدة
	أقل من سنة	1–5 سنوات	المجموع	الفعلي
31 ديسمبر 2002:	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	%
النقد والنقد المعادل	258,678	-	258,678	1.5 - 2.5
سندات	150,000	1,383,485	1,533,485	6.375 -10.25
مطالبة من قطرين مساهمين	675,036	-	675,036	7
أوراق قبض تجارية	-	3,865,949	3,865,949	5
تعويضات مستردة	-	27,901,382	27,901,382	5
	1,083,714	**33,150,816**	**34,234,530**	
31 ديسمبر 2001:				
النقد والنقد المعادل	150,024	-	150,024	2.5 - 6
سندات	611,551	855,207	1,466,758	6. 375 - 9.125
مطالبة من قطرين مساهمين	669,206	-	669,206	7
أوراق قبض تجارية	-	3,965,585	3,965,585	5
تعويضات مستردة	-	29,002,433	29,002,433	5
	1,430,781	**33,823,225**	**35,254,006**	

– مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية للمؤسسة والتي تتعرض لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسية من النقد لدى البنوك والسندات. يودع النقد لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. إن السندات يتم إصدارها إما من قبل مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة أو من قبل حكومات. في رأي الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث إن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء المساهمة.

– مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

– مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على توفير الأموال للوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالأدوات المالية. وتعمل الإدارة لإدارة هذه المخاطر على الاستثمار في ودائع بنكية أو في استثمارات أخرى يسهل تسييلها.

– مخاطر التدفق النقدي

إن خطر التدفق النقدي هو خطر تقلب مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية. ولا يوجد لدى المؤسسة حالياً خطر تدفق نقدي جوهري.

– القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ الميزانية العمومية تقارب القيمة العادلة لها فيما عدا استثمارات معينة متاحة للبيع لم يكن من الممكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة كما هو مبين في إيضاح (4).

21– صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي (غير مدقق)

استنادا إلى المادة (21) من لائحة نظام العاملين بالمؤسسة الصادر بها قرار مجلس المؤسسة رقم (6) لسنة 1981، وقرار المدير العام المؤرخ في 1 يناير 1984، تم إنشاء صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي بغرض تنمية حقوق الموظفين وتتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية:

أ – المبالغ المعتمدة سنويا في الميزانية التقديرية للمؤسسة، والمخصصة لمكافآت نهاية الخدمة، وتضاف هذه المبالغ إلى الصندوق بمجرد اعتماد الميزانية التقديرية.

ب – حصص ادخار العاملين، ويحدد كل موظف حصته بما لا يقل عن 3٪ من مرتبه. ويتم تحصيلها لحساب الصندوق بطريقة الاقتطاع شهريا من مرتب الموظف.

ج – حصيلة استثمار موارد الصندوق.

عند انتهاء خدمة الموظف، يصرف للموظف صافي رصيد حسابه في الصندوق، ويؤدى إليه كذلك الفرق بين مجموع حصته من مخصصات مكافآت نهاية الخدمة التي تم قيدها لصالحه في الصندوق، وبين مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المستحق له طبقا لشروط استخدامه، وتتحمل ميزانية المؤسسة هذا الفرق. وتنص المادة

(9) من النظام على أن تتم مراجعة حسابات الصندوق سنويا ويفحص مركزه المالي دوريا بمعرفة خبير اكتواري تختاره الإدارة العامة لهذا الغرض. وفيما يلي ملخص لمركز الصندوق المالي ونتائجه غير المدققة:

	2002	2001
	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات		
النقد والنقد المعادل	-	19
استثمارات	805,391	897,332
قروض الموظفين	349,909	43,228
مجموع الموجودات	**1,155,300**	**1,240,579**
المطلوبات		
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	822,786	813,135
ادخار الموظفين	282,762	263,140
الحساب الجاري مع المؤسسة	118,756	186,464
مجموع المطلوبات	**1,224,304**	**1,262,739**
العجز	**(69,004)**	**(22,160)**
الإيرادات		
خسائر غير محققة من إعادة تقييم الاستثمارات	(70,634)	(109,077)
إيرادات أخرى	60,000	228,844
(خسارة) ربح فروقات عملة أجنبية وعمليات آجلة	(21,329)	6,443
	(31,963)	126,210
المصروفات	(1,002)	(1,450)
(عجز) فائض السنة	(32,965)	124,760
العجز المتراكم في بداية السنة	(22,160)	(119,919)
المدفوع خلال السنة للموظفين	(13,879)	(27,001)
العجز المتراكم في نهاية السنة	**(69,004)**	**(22,160)**

إن إدارة المؤسسة على دراية بصافي العجز المتراكم البالغ 69,004 ديناراً كويتياً (2001: 22,160 دينارا كويتيا). ما زالت الإدارة مستمرة في مراقبة أداء الصندوق ومركزه المالي بصورة منتظمة وتعتقد أن العجز مؤقت وأن أية مبالغ تم دفعها حتى الآن من قبل المؤسسة سوف يتم استردادها في النهاية.

22- تعويضات محتملة

تطالب المؤسسة من خلال الهيئة العامة لتقدير التعويضات بما تكبدته من خسائر نتيجة اضطرار المؤسسة إلى نقل مكاتبها إلى القاهرة خلال الفترة 1990-1991, وقد بلغت قيمة المطالبة مبلغ 917,421 دينارا كويتيا. إن البيانات المرفقة لا تتضمن قيمة تلك المطالبة.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية، تسلمت المؤسسة مبلغ 58,761 دولارا أمريكيا يمثل كامل السداد النهائي للمطالبة. وتعترض المؤسسة على مبلغ السداد النهائي.

23- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع تبويب أرقام السنة الحالية.